



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

عمال سورية

على ماذا يحصلون؟

[12]



الافتتاحية

واشنطن كانت أقوى..!

بعد التصريحات المتكررة للرئيس الأمريكي عن انسحاب وشيك للقوات الأمريكية، تصاعد الحديث عن قدوم قوات عربية وأوربية، بديلة عن القوات الأمريكية المتمركزة في الشمال السوري، لابل أشارت تقارير إعلامية إلى وصول قوات فرنسية بالفعل إلى بعض المواقع.

إن ردود الأفعال الأولية على المحاولة الأمريكية، بما فيها مواقف محميات الخليج العربي، المرتبكة، والقلقة، يشير بأن مغامرة واشنطن الجديدة، ولدت ميتة، فهذه الدول منهكة أصلاً بأزماتها الداخلية و البيئية، ومآزقها الإقليمية من حرب اليمن، إلى ملف العلاقات مع إيران، إلى دورها المفضوح في الأزمة السورية، وحدها «فرنسا ماكرون» تبدو مثلهفة إلى التورط في الرمال السورية المتحركة.

ما يجب التنبيه له قبل كل شيء، أن الانسحاب الأمريكي هو أمر واقع، ومسألة وقت لن يطول، بعد القضاء على داعش التي كان وجودها ذريعة للتدخل، لاسيما وأن الوجود الأمريكي يتناقض أصلاً مع القانون الدولي، وكل ما في الأمر، أن الـ «هبة» التي تقدمها واشنطن لحلفائها، إنما هي استغلال لحاجة بعض هؤلاء الحلفاء، إلى استعادة النفوذ المتآكل في ظل ميزان القوى الدولي والإقليمي والمحلي، بعد أن باتوا خارجاً، وتسعى قوى الحرب الأمريكية، من خلال ذلك إلى رفع منسوب التوتر إلى حد أعلى، وتفعيل تناقضات جديدة، «أوربية - تركية و أوربية - روسية..» أي أن واشنطن المكرهة على الانسحاب، تحاول أن تترك خلفها أزمات غير قابلة للحل، وتعمل على استدامة الاشتباك بأية طريقة كانت، بغية استنزاف روسيا الاتحادية، وإيجاد ذرائع جديدة للإبقاء على التوتر القائم في العلاقات الدولية، على اعتبار أن التوتر هو الملعب الوحيد الذي تستطيع واشنطن من خلاله، عرقلة وتأخير المسار الجديد في العلاقات الدولية، عبر إشغال القوى الدولية الصاعدة بمعارك هامشية، جزئية طالما أنها تتراجع في ملفات الصراع الأساسية.

وبغض النظر عن مآل عملية استقدام قوى عسكرية جديدة، وتنفيذها من عدمه، من قبل أتباع واشنطن من العرب والعجم، وسواء انسحبت القوات الأمريكية نفسها أم لم تنسحب، فإن ما عجزت واشنطن عن تحقيقه بنفسها عندما كانت أقوى، أو من خلال تحالفها الدولي، وعدوانها الثلاثي، وطائراتها وصواريخها، وبوارجها، وماكينتها الإعلامية، لن يتحقق بقوات فرنسية أو عربية أو حتى بكليهما معاً، ولن تكون مصير هذه المحاولة بالمحصلة أفضل من سابقتها، فواشنطن التي تمنح للغير ما هو ليس لها أصلاً، هي نفسها التي جربت التدخل العسكري المباشر، ولم تستطع، و صنعت الإرهاب، ومولت العمل العسكري، ولم تحقق ما تريد، ولم تستطع إيقاف مسار جنيف، وإن عرقلة مؤقتة، لا بل أن واشنطن الآن أضعف، في الاقتصاد، والسياسة، وفي الجانب العسكري أيضاً، فالقوى الصاعدة، وكما هو واضح انتقلت من الدفاع إلى الهجوم، وباتت بصدد إلحاق المزيد من الضربات المتلاحقة بالخصم، وتفكيك منظومة أدوات الهيمنة الغربية، وصولاً إلى فرض منطقها ورؤيتها على الوضع الدولي، الذي يتجلى في ظروف بلادنا بالحل السياسي وتنفيذ القرار 2254.

شؤون محلية



أحكام المفقود

09

ملف «سورية 2018»



منصة موسكو: العدوان الثلاثي عرقلة الحل

06

ملف «سورية 2018»



وصفة إطلاق الماردا

05

شؤون عمالية



الطبقة العاملة والأول من أيار

04

الطبقة العاملة والأول من أيار



أنهى التنظيم النقابي مؤتمراته السنوية من نقابات واتحادات نقابات المحافظات إضافة إلى الاتحادات المهنية، وقد استعرضت قاسيون هذه المؤتمرات وأهم ما كان يطرح فيها من هموم ومطالب وحقوق للطبقة العاملة، من أجور وغلاء وضعف الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى الحقوق التشريعية المتعلقة بقوانين العمل النافذة.

وانجازاتهم، في الوقت الذي تعاني فيه الطبقة العاملة في ساحات الوطن ظروفًا تعسفية لا تحترم فيها إنسانية العامل وحقه في العيش بكرامة، من خلال فرض الشروط القاسية على العمال، كالأجور التي لا تتناسب بالمطلق مع مستوى المعيشة بسبب الغلاء والفساد المستشري في البلاد.

الطبقة العاملة هي البوصلة

لقد حققت الطبقة العاملة السورية من خلال تنظيمها النقابي في خمسينيات القرن الماضي مكاسب وحقوقاً هامة، من تثبيت الساعات الثماني للعمل والضمان الاجتماعي، والأجر المناسب وغيرها، إلا أن حجم هذه المكاسب والحقوق بدأ بالتراجع في العقود الثلاثة الماضية، بسبب تلك السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة من خلال التشريعات القانونية المختلفة، من قوانين عمل وقوانين الاستثمار، مما زاد في معدلات البطالة والتهemis وصولاً لانفجار الأزمة.

الطبقة العاملة اليوم تبحث عن تنظيمها النقابي المتخفي تحت قبعة الإخفاء المهددة له من قبل السلطات، ورغم وجوده المتمثل بمقراته المختلفة في المحافظات ووجود مقره العام، إلا أن الطبقة العاملة لا تراه بسبب بعده عن قضاياها المختلفة، وقربه من مصالح أصحاب العمل في الدولة وفي القطاع الخاص، لكنها ستجده وتخلع عنه تلك القبة السوداء.

على أرض الواقع لتحصيل تلك الحقوق، وما هي فاعلية تلك الإجراءات والأدوات أو الآليات التي يستخدمها التنظيم النقابي من مذكرات وكتب واجتماعات في أورقة الحكومة؟

يوم شحذ الهمم

نحن اليوم على أبواب الأول من أيار اليوم العالمي لتضامن العمال، يوم إعادة شحذ الهمم والنضال من أجل حقوق ومصالح العمال المسلوقة، اليوم الذي تعبر فيه الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي عن استمرار نضالها لتحصيل حقوقها، من خلال المظاهرات والإضرابات والاعتصامات لتذكر قوى رأس المال بأن هذه الأدوات لا يمكن أن تستغني عنها.

هذا اليوم الذي جاء تنويعاً لنضال العمال وكفاحهم المبرر لنيل حريتهم وحقوقهم الاقتصادية والتشريعية والديمقراطية من برائث الاستغلال، ونتيجة للكثير من التضحيات الكبيرة، استطاع العمال آنذاك انتزاع العديد من الحقوق الهامة والمكتسبات الضرورية، ودفعوا ثمناً باهظاً لتحقيق ذلك من شهداء واعتقالات وسجون.

وبهذه المناسبة العالمية والأمية شرف لنا أن توجه إلى عمال وطننا الكادحين القابضين على الجمر، بالتهنئة بهذا اليوم المجيد الذي يرمز إلى الكرامة والحرية، ونتمنى ألا يكون الاحتفال بهذا اليوم مجرد تظاهرة بروتوكولية نتحدث فيها عبر الميكروفونات في مهرجانات خطابية عن مكانة العمال

نبيل عبد الفتاح

هذه القوانين العاجزة عن تلبية حقوق ومصالح الطبقة العاملة، سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، وغيرها من المشاكل والقضايا الملحة والضرورية لتطوير واقع اليد العاملة والمنشآت الصناعية المختلفة.

السؤال الذي يطرح

ما هي القرارات التي اتخذتها الحركة النقابية من أجل حقوق ومطالب من تمثيلهم؟ وما هي الأدوات والأساليب الناجعة التي يجب أن تمتلكها هذه المنظمة من أجل تحقيق تلك الحقوق والمصالح التي يتم التعدي عليها باستمرار من قبل أرباب العمل سواء في «قطاع الدولة أو القطاع الخاص»؟، وعندما يصوت أعضاء المؤتمر في النقابات على مجريات هذا المؤتمر من تقارير ومداخلات مختلف الأعضاء، والسؤال الأهم: لماذا لا ينعكس ذلك في تقارير المؤتمرات الأعلى على اعتباره قراراً تم التصويت عليه في المؤتمرات، فعلى سبيل المثال لا الحصر: عندما يطالب العمال بفتح سقوف الرواتب، أو حق الإضراب الذي ضمنه الدستور، كما ضمن الأجر اللائق وحماية قوة العمل بما يخدم الاقتصاد الوطني من خلال المادة 13/ من الدستور، أو إلغاء مواد التسريح التسفي من قانوني العمل.

كيف استطاع التنظيم النقابي أن يترجم ما جاء في الدستور من حقوق للعمال

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



شبح العمال يحوم فوق رؤوسهم

في كل عام وفي مثل هذا الوقت يبرز يوم جديد على الطبقة العاملة في كل أصقاع المعمورة، مذكراً بنضالات العمال وصراهم المبرر مع الرأسمال العالمي من أجل حقهم بحياة كريمة في أوطانهم، وهذا ما لا يرغبه الرأسمال طواعية مما يعني، صداماً بين مصالح العمال ومصالح الرأسمال حيث أفضى ذلك الصدام وعلى مدار مئات السنين إلى تحقيق العمال الكثير من حقوقهم ومطالبهم المسلوقة، والتي يحاول رأس المال الهجوم عليها كلما سمحت الفرص له بذلك، مستخدماً في هجومه سياسة العصا والحجر.

والآن، ومع اشتداد أزمة الرأسمالية تتعرض الطبقة العاملة في أنحاء العالم، وفي أوروبا خاصة، إلى هجوم حقيقي على مكاسبها التي حققتها في مراحل سابقة «تغيير قوانين العمل رفع سن التقاعد تخفيض الأجور...» دفعت الطبقة العاملة خلالها لتضحيات كثيرة، ابتداءً من كومونة باريس وليس انتهاءً بهذه الأيام التي يواجه فيها العمال والعاملين بأجر كلهم أعتى القوى التي تريد تحميل الطبقة العاملة أزماتها كالعادة، لأن المكتسبات العمالية أصبحت تشكل عبئاً على الرأسمالية كما يروج لها، ويعتبر الرأسماليون تلك المكتسبات غير مبررة ولا بد من استعادتها إلى جيوبهم، وهذا يعني عودة الصراع الذي لم يتوقف مع العمال، ولكن هذه المرة عودته إلى الشارع بالشكل الذي تشهده ساحات أثينا وباريس وغيرها من المدن الأوروبية، متخطين نقاباتهم الصفراء التي راهن عليها الرأسماليون في ضبط الحراك العمالي والتحكم به.

إن الطبقة العاملة السورية، كما العمال في كل الدنيا، تفقد كل يوم العديد من حقوقها ومكاسبها التي تحققت لها بفعل نضالها وتضحياتها خلال عقود من الزمن، وهذه الخسارات التي يتعرض لها العمال تعني تديناً في مستوى معيشتهم وهدرًا لكرامتهم في أوطانهم، وتنكراً لجهودهم التي بذلوها في سبيل بناء هذا الوطن والدفاع عنه، وهذا الواقع يضع القوى الوطنية والحركة النقابية أمام مسؤولياتها بالدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها، وببقاء هذه القوى تراوح في مكانها مكتفية بالنزب والبكاء على حقوق العمال، يعني إمكانية أكبر لقوى السوق وممثليها الحكوميين بتطوير الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم.

إن الأول من أيار مناسبة لتشديد النضال، ورفع مستوى استعدادها الكفاحي من أجل حقوقها السياسية والاقتصادية، وحرياتها النقابية والديمقراطية، يعني: حق الدفاع عن مصالحها.

أثبت عمال
سورية في
الخمسينيات
ساعات العمل
الثمان والضمان
الاجتماعي
والأجر المناسب
وتراجعت
مكاسبهم منذ
ثلاثة عقود

هل هي مسؤولية الإدارات فقط!



■ غزل الماغوط

على غرار سابقاتها، تنتهج الحكومة الحالية مبدأ إلقاء اللائمة على الآخرين وتحميل المسؤولية لجميع الأطراف مع استثناء نفسها رغم أن سياساتها الاقتصادية هي السبب الأبرز لما آل إليه حال القطاع العام الحكومي اليوم.

ففي الأسبوع الفائت عقد رئيس الحكومة اجتماعاً مع المسؤولين عن القطاع العام الصناعي من مدراء مختلف المؤسسات والشركات، وجرى الحديث عما تواجه كثير منها من خسائر ومعوقات، وذلك تحت عنوان «تحديد الخطوات العملية لتحقيق هذه المؤسسات البعد الوطني في التنمية الشاملة»، وكما يبدو فإن مسؤولية الحكومة تنحصر في عقد الاجتماعات وتوزيع المسؤوليات دون أن تتحمل ولو جزئياً نتائج سياساتها الليبرالية، التي أوصلت القطاع العام إلى مشارف الهلاك.

خلاصات حكومية!

لقد خلصت الحكومة في اجتماعها هذا إلى تحميل مسؤولية خسارة أية شركة أو مؤسسة من القطاع العام لمجلس إدارتها، انطلاقاً من عدم قيامه بتحقيق التنمية اللازمة لتطوير أدائها وتجنبها الخسارة، إلى جانب إعادة تقييم واقع هذه المنشآت، ووضع دراسات جدوى اقتصادية لها، لتحديد مصيرها، وليتم على أساس ذلك التعامل مع المنشآت الخاسرة، عبر دمجها أو استثمارها مع القطاع الخاص، أو طرحها للتشاركية.

وببساطة، يمكن القول: إن هذه الخطوة هي تذكرة عبور لتدمير مزيد من السياسات الليبرالية الساعية إلى الخصخصة، وتكديس الأرباح في جيوب قلة قليلة على حساب الأغلبية المقفرة.

مسؤولية من؟

حقيقة أن القطاع الحكومي يعاني ما

انخرطوا بفعل الحرب والوضع المعيشي المتردي في أعمال غير قانونية، كحمل السلاح والمتاجرة به والتعفيش والتهرب، فاستقرار المجتمع السوري مهمة يمكن أن ينهض بها قطاع الدولة فيما لو تم دعمه بالاستثمارات الحكومية والتسهيلات اللازمة ورفده بخطط الإنتاج المحدثة ليصار تدريجياً إلى رفع سوية الوضع المعيشي للطبقة العاملة وهي الشريحة الأوسع في مجتمعنا، ما يسهم بالتالي في تثبيت دعائم الإعمار والنمو بعد سنوات الحرب، ذلك أن القطاع الحكومي اليوم هو آخر القلاع التي تحتمي خلفها مصالح الطبقة العاملة السورية، فهل نفرط بها؟

للشركات العامة في مقابل أرباح هائلة لحيتان السوق.

آخر القلاع

تتعامل الحكومة مع القطاع الحكومي باعتباره مشروعاً استثمارياً هدفه الربح في المقام الأول، في حين أن الواقع غير ذلك، صحيح أن القطاع الحكومي هو قاطرة النمو الأولى في أي بلد، ومصدر دخل مهم للحكومة إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، إذ أن له وظائف أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وذلك عبر جبهات العمل الواسعة التي يتيجها، والتي تهب الاستقرار لآلاف الأسر، وتمنح فرصاً لملايين الشباب العاطلين عن العمل والذي

أخطاء متراكمة

أضف إلى ذلك سياسات الأجور التي تنتهجها الحكومة، والتي قادت إلى نزوح الأيدي العاملة الخبيرة تجاه الخارج أو تجاه القطاع الخاص، بسبب ضعف الرواتب وعجزها عن تلبية أبسط متطلبات المعيشة، وهو ما قاد بدوره إلى تدهور الإنتاج، لأن العامل هو حجر الأساس في العملية الإنتاجية، وهو ما تتغافل عنه الحكومة في قراراتها. ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن نتجاهل سياسات التحرير الاقتصادي وإغراق السوق بالمنجح المستورد، والذي قاد إلى تكديس المنتج المحلي وخسائر كبيرة

يعنيه من فساد وترهل ونهب هو أمر لا يخفى على أحد، لكن الادعاء بأن مسؤولية ذلك تتحملها الإدارات وحدها هو ذر للرماد في العيون، ووضع للعربة أمام الحصان، وجميعنا نعلم، أن الإدارات الفاسدة عينتها حكومات فاسدة، ولم تسقط علينا من السماء، فأين هي الحكومة من ذلك؟

كما أنه من غير المنطقي أن تتحمل شركة بكل ما فيها من عمال وفنيين مسؤولية إدارتها الفاسدة، ويحكم على كوادرها بالنزول تحت رحمة القطاع الخاص، والانصياع إلى القانون رقم 17 والذي يجعل من حقوق العمال لقمة سائغة لدى أصحاب الأموال.

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة - جنرال إيكتريك

تجمع عشرات العمال في مصانع «جنرال إيكتريك»، يوم 25 نيسان، بالتزامن مع تجمع حوالي 450 مساهماً في الشركة في اجتماعها السنوي اعتراضاً على أدائها الضعيف. وانتقد عمال الشركة الأمريكية تاريخ «جنرال إيكتريك» أثناء الفترة الأخيرة، والذي كشف عن قرارات وإدارة سيئة ألحقت بهم الضرر، ووفقاً لنتائج أعمال الشركة الأمريكية الصادرة مؤخراً، فإن أرباح وإيرادات «جنرال إيكتريك» شهدت زيادة أثناء الثلاثة أشهر المنتهية في آذار الماضي وبوتيرة تتجاوز تقديرات المحللين. أعلنت «جنرال إيكتريك» خطة لتقليل تكاليف قدرها مليار دولار هذا العام من بينها تسريح 12 ألف وظيفة في وحدة الطاقة.



اليونان - ضد التلشف

نظم مئات المواطنين اليونانيين من أصحاب المعاشات التقاعدية يوم 25 نيسان تظاهرة في البلاد احتجاجاً على القوانين الجديدة التي وضعتها الحكومة مؤخراً، وقام العمال المتقاعدون برفع لافتات تطالب الحكومة بالبت في هذه القوانين التي تؤثر على دخولهم الشهرية. ونظم عشرات العمال، وموظفو شركات الكهرباء، تظاهرة أمام البرلمان بالتزامن مع تظاهرات المتقاعدين في العاصمة أثينا، وذلك احتجاجاً على بيع وخصخصة بعض شركات الطاقة التي تعمل بالفحم. تنيخ التدابير التي يهدف البرلمان والحكومة إلى تنفيذها حصول اليونان، على شريحة من 7 مليارات يورو من القروض الدولية من ضمن خطة مساعدات 2015-2018، والتي تحتاجها لسداد ديون بقيمة 4 مليارات يورو، للمصرف المركزي الأوروبي.



فرنسا - توحيد النضال

تظاهر عشرات الآلاف، في أكثر من 130 مدينة فرنسية يوم 19 نيسان، احتجاجاً على قرارات حكومية حول التلشف وإعادة الهيكلة، وجاءت التظاهرات استجابة لدعوة من «الاتحاد العام للعمل»، للتظاهر والإضراب عن العمل، ودعمتها نقابات عمالية أخرى، تحت شعار «توحيد النضال». شارك في التظاهرات والإضراب، عمال وموظفو قطاعات سكك الحديد والصحة والطاقة والنظافة والملاحة الجوية والبريد والتعليم. في آذار الماضي، بدأت موجة احتجاجات وإضرابات في فرنسا، شارك فيها موظفو القطاع العام، وعمال قطاعات النقل البري والجوي وسكك الحديد، رفضاً لإجراءات تقشفية حكومية، ويطالب المضربون بإلغاء الحكومة خطة العمل التي تهدف إلى إجراء تغييرات عديدة، بينها تسريح 120 ألف موظف حكومي بحلول 2022.



جنوب أفريقيا - نرفض الأجور الاستعبادية

قام الآلاف من عمال المعادن في جنوب إفريقيا، يوم 25 نيسان بإضراب شامل للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، المقترح من قبل الحكومة، وأعرب المتظاهرون عن رفضهم تعديل قانون العمل، الذي يحدد الحد الأدنى للأجور عند 20 راند «1.6 دولار» في الساعة، ارتفاعاً من 11 راند، ورفع المحتجون لافتات كتبوا عليها «نرفض الأجور الاستعبادية 20 راند في الساعة»، نطالب بحد أدنى للأجور يساوي 12 ألف و500 راند ألف دولار، وصرح أحد النقابيين المشاركين في التظاهرة، ماذا يمكن أن نفعل بثلاثة آلاف و500 راند «280 دولاراً» في الشهر؟ هذا يشبه العمل بالسخرة، ولهذا السبب أنا أحتج.

صناعة السجاد اليدوي في السويداء



تعد صناعة السجاد اليدوي من الصناعات العريقة الموهلة بالقدم في سورية بشكل عام، وفي محافظة السويداء بشكل خاص، نظراً لوجود اليد الخبيرة والتميز التي تعمل بها، ويمتاز السجاد اليدوي بمواصفات عالية من الجودة والإتقان والجمال بأشكاله وألوانه ونماذجه المتنوعة المعبرة عن التاريخ العريق للسجاد الشرقي، وعن دقة وخبرة صانعيه، ويعد تحفة فنية تدل على أصالة الماضي وعراقته.

■ وائل هنذر

في مهب الريح

تواجه اليوم صناعة السجاد اليدوي في محافظة السويداء، تحدياً قد يؤدي إلى انقراضها واندثارها، جراء مجموعة عوامل منها: المنافسة من السجاد الآلي، وضعف التعريف بها، سواء بالمعارض أو المهرجانات، إضافة لضعف التسويق لهذا المنتج. حيث أدى تدني تسويق إلى كساد كميات كبيرة منه، وتراكم الإنتاج في المخازن، والجدير ذكره: أن محافظة السويداء كانت تنتج نحو 25 بالمئة من السجاد اليدوي في سورية، مع العلم أن كل المواد الأولية التي يصنع منها السجاد محلية الصنع وذات مواصفات جيدة، كما صنعت محافظة السويداء السجاد بقياسات متنوعة، واعتمدت الزخارف المحلية في الكثير من تصاميمها، وتكلفة المتر المربع الواحد من السجاد اليدوي وفقاً للصفن تصل حوالي 12000 ل.س كحد أدنى، ولا بد من القول: أنه على الرغم من التطورات التكنولوجية التي دخلت في مجال صناعة السجاد، إلا أن صناعة السجاد اليدوي تبقى رائدة ومميزة، لأنها تعبر عن عبقرية الصانع وحرفيته في التعامل مع الصوف الخالص، أو القطن، أو الحرير، أو خليط منهما، والذي يتحدد بموجبه سعر السجاد، ودقة الصنع التي تعطيها إمكانية البقاء لفترة أطول مقارنة بالسجاد الآلي، ولكن في الآونة الأخيرة، تم استبدال السجاد اليدوي بالسجاد الميكانيكي ذو المنشأ المختلف، ومنه السوري والسعودي والتركي والعراقي، الذي وإن كان يمتاز بجماله وروعته، إلا أن صناعته تختلف من حيث الجودة والمواد الأولية عن السجاد اليدوي، مما أدى لتراجع واضح في إنتاج السجاد اليدوي، بالإضافة لعدم وجود خطط إنتاجية في وحدات صناعة السجاد، وأصبح الإنتاج يخضع لطلب الزبائن هذا إن

وجد، بسبب ارتفاع أسعاره بالإضافة إلى أسباب كثيرة ومتنوعة، يأتي في مقدمتها: تدني أجور العاملات في هذه الصناعة، إذ أن العاملة كانت تتقاضى أجرها بحسب الإنتاج وبمعدل 1982 ل.س للمتر المربع من الصنف الجيد، وبما أن متوسط إنتاج العاملة لا يزيد عن 1.29 م² في الشهر، هذا يعني: أن ما تتقاضاه العاملة شهرياً يبلغ 2600 ل.س في أحسن الأحوال، مما أدى إلى توقف العمل وإغلاق عدد من الوحدات الإرشادية في الكثير من المدن والقرى في المحافظة، وقطع أرزاق الكثيرات اللواتي كن يعتمدن على هذا العمل في متطلبات الحياة اليومية، وعلى الرغم من أنه كان الهدف من إنشاء هذه الوحدات الإرشادية، هو إيجاد فرص عمل للريفيات للمساهمة في عملية التنمية والحفاظ على هذه الصناعة التراثية.

من المسؤول عن الأزمة؟

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باتخاذ بعض الإجراءات لمعالجة مشكلة الإنتاج والتسويق في الوحدات الإرشادية، مثل: تخفيض الخطط الإنتاجية السنوية لتلك الوحدات، وتخفيض أسعار السجاد ومع ذلك لم يكن كافياً هذا الإجراء، ولم تتمكن أغلب الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد من رفع معدلات الإنتاج وتسويقه، لأن ارتفاع أسعار السجاد اليدوي من خلال تسعيرة السجاد في دوائر الشؤون الاجتماعية، والعمل في المحافظات عالية جداً، ولا مبرر لها على الإطلاق، وهناك بنود ورسوم تدخل بالتسعيرة غير منطقية، وهذا كله أدى إلى تدني الإنتاج، وهجرة العمل من قبل العاملات الريفيات، وصعوبة التسويق وتوقف أغلب الوحدات الإرشادية عن العمل، يقولون: إن هناك تراجعاً كبيراً في عملية البيع، مما شكل أزمة تسويق وإنتاج معاً، من المسؤول عن هذه الأزمة؟ ليس من الأجدى تخفيض نسب

الأرباح والنفقات الإدارية وإلغاء الرسوم والبنود الوهمية من سعر المتر؟!، إذ يضاف مثلاً على سعر المتر المربع من السجاد المنتج أثناء تحديد قيمة السجادة 18% مقابل بندي التدفئة والتأمينات الاجتماعية، و8% نفقات إدارية، و10% هامش ربح، كل هذه النفقات والرسوم المحملة على سعر المتر المربع من السجاد اليدوي تساهم برفع أسعاره وتخرجه من الاستهلاك الشعبي.

آراء العاملات ومعاناتهم

قالت إحدى العاملات في الوحدات الإرشادية: لقد صدر النظام الداخلي لوحدة صناعة السجاد برقم 243 تاريخ 1990/3/27 ونشر في الجريدة الرسمية العدد 46 لعام 1990 ومع ذلك لم يطبق منه شيء، وكل الذي نفذ في غير مصلحتنا، وفي عام 2000 صدر القانون رقم 8 وكان من الأجدى أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتثبيتنا مثل العمال الآخرين، وخصوصاً أننا نقوم بعملنا بأمانة وإخلاص منذ 24 سنة. وأضافت أخرى: رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية تثبيتنا لأننا نعمل على الإنتاج علماً أن اجتهد محكمة النقض مستقر على أن العامل على الإنتاج هو كالعامل الشهري، وأردفت: لقد صدر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن كل عاملة لا تحقق مترين مربعين في الشهر لا يمدد عقدها، ولا تدفع عنها تأمينات اجتماعية، ولا ترفع وتحرم من كل الحقوق، وهذا الشرط يتعذر تحقيقه، وكانت نتيجة تطبيقه خروج الكثير من العاملات من عملهن، وإغلاق الكثير من الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي، مما أدى إلى حرماننا من دخلنا الذي كنا نعتمد عليه في إعالة أسرنا وأولادنا وتحويلنا إلى معطلات عن العمل. وقالت عاملة أخرى: يجب على الوزارة حمايتنا وإشراكنا بالتأمينات الاجتماعية عن العجز والوفاة والشيخوخة وإصابات العمل وترفعينا كل سنتين مرة، وخاصة أن هذه المهنة مطلوبة، فأغلب السياح يفضلون هذا النوع من الصناعات نظراً لدقتها وجودتها، وذات عمر زمني مديد، ورمز من رموز الشرق، وعلى الدولة المحافظة عليها.

عاملة أخرى أفادتنا أنه: تم إجراء مسابقة لتعيين مدربات ومساعدات مدربات على صناعة السجاد اليدوي، وأن حصة محافظة السويداء 16 مدربة، وقد نجحوا في الاختبارات الأولية، ولا زال لديهم الاختبار الأخير لتعيينهم، وعليه ننتظر التعيين لمعرفة شروط التعيين وظروفه، في ظل المطالبات المتسمة بتثبيت العاملات بعقود سنوية.

مطالب ملحة

تعد قضية عاملات السجاد اليدوي من القضايا العالقة، وقد تعرضت عاملات هذا القطاع تاريخياً للإهمال والتهميش، طوال العقد الماضي كُنَّ يطالبن بمطالب محقة ومعظمها لم ينفذ حتى الآن، ومن ضمنها: الاشتراك في التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية والإجازات المدفوعة الأجر وإجازات الأمومة، والمطلوب اليوم تعديل النظام الداخلي للوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي، والتأكيد على إعادة العمل بكافة الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي، لتأمين فرص عمل في الريف وإيجاد صيغة قانونية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تتضمن عقود سنوية لإشراك العاملات في مؤسسة التأمينات لضمان حقوقهم.

أخيراً

نحن اليوم أمام قطاع إنتاجي مهم مهدد بالاندثار، بسبب السياسات الليبرالية التي تسعى إلى تصفية القطاع العام بشكل نهائي، ومهددة معه المئات من العاملات الريفيات بالبطالة، ولذلك يجب الحفاظ على هذا القطاع وإعادة تأهيله ورعايته وحماية حقوق العاملات فيه، نظراً لما يمثله من إرث ثقافي، ليلعب دوره في تشغيل القوى المنتجة المتواجدة في الريف من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض عدد المتعطلات عن العمل من نساء الأرياف والمدن، بدلاً من تكيله بالقرارات الخاطئة وتخسيره، بالإضافة للمطالبات غير البريئة بإيجاد صناعة بديلة عن السجاد اليدوي في هذه الوحدات، والتي تمهد لتصفيته أو خصخصتها، وهذا يدخل في إطار حماية الإنتاج الوطني لمن يهيمه الأمر.

تطالب عاملات

السجاد اليدوي

بالاشتراك بالتأمينات

والرعاية الصحية

والإجازات مدفوعة

الاجر والامومة

2254: وصفة إطلاق المارد!



تتفق أقسام محددة من «الموالة» ومن «المعارضة» - كما اتفقت في مراحل عديدة سابقة- على نعي مسار جنيف، ونعي القرار 2254.

■ مهند دليقان

أما القسم المتشدد من «الموالة»، فيبرر النعي الذي يأخذ شكل الرغبة المحمومة، وشكل التشفي، بأنّ القرار 2254 من حيث الأساس هو صناعة غربية، وكذلك مسار جنيف، «علماً أن هذا الأخير من حيث الجوهر، ليس إلا أداة لتنفيذ القرار، يسانده في ذلك مساراً أستانا وسوتشي». ويضيف في تفسيره أنّ ما جرى في الغوطة وأنّ الاتجاه العام الذي تسير وفقه الأمور، والذي سيؤدي وضوحاً إلى نهاية كل أشكال العمل المسلح، يعني أنّ موازين القوى قد اختلفت بشكل نهائي لمصلحة النظام وضد مصلحة المعارضة، وهذا يعني أنّ القرار 2254 والذي يتضمن تشكيل جسم حكم انتقالي بالتوافق والتراضي بين المعارضة والنظام، لم يعد صالحاً للموازين الجديدة.

القسم المتشدد من «المعارضة» يوافق أيضاً على أنّ موازين القوى قد اختلفت بشكل كبير، وأنّ الطرف المقابل سيتمكن من القفز عن القرار 2254 ولذلك يجب البحث عن قرار جديد، «مثلاً هناك تعويل لدى البعض على ما سمي مشروع القرار الفرنسي»، ويجب أن يدعم ذلك بتحركات عسكرية غربية جديدة، وبميزد من الدعم... وكذا.

أمام هذين الطرحين، المتفقين من حيث الجوهر، لا بد من التذكير ببعض النقاط

والأفكار الأساسية:

أولاً: الطرفان المتشددان إياهما، لم يرحبا منذ البداية ببيان جنيف، ولا بالقرار 2254، وإنما تعاطيا معهما على مضض، وتحت الضغط. وتفسير ذلك أنّ النموذج الذي يشتغل عليه كل منهما، لا ينسجم نهائياً مع فكرة الحل السياسي؛ فمنطق الحسم وقرينه الإسقاط، ينتميان إلى مرحلة تاريخية ماضية، ولا أمل في الوصول لتحقيق أي منهما في ظل الوضع الدولي الجديد.

ثانياً: المشترك في النموذجين هو تغييب رأي السوريين، وعدم حدوث أي تغيير حقيقي: فبالحسم المفترض، ينتصر النظام ويبقى على حاله ويبقى رأي السوريين خارج قوس. وبالإسقاط المفترض يجري استبدال سلطة بسلطة أخرى، ليبقى السوريون أيضاً ضمن حالة التغييب.

ثالثاً: النموذجان كلاهما، الحسم والإسقاط،

يتفقان مع النموذج الغربي للتعامل مع الأزمات: فالحسم أو الإسقاط، وكذلك حالة اللا حسم واللا إسقاط، كلها تؤدي غرضاً واحداً: التفتيت والتقسيم واستمرار الاستنزاف وحرب الجميع ضد الجميع. ولهذا تحديداً، فإنّ القرار 2254 هو صناعة شرقية بامتياز، روسية صينية، لأنّ من شأن تنفيذ هذا القرار فتح الطريق لإنهاء الأزمة بشكل فعلي، والبدء بعلاج أسبابها الجذرية، وعلى رأسها نمط العلاقات التابع للمنظومة الغربية، اقتصادياً بالدرجة الأولى، وثقافياً وسياسياً بدرجة تالية، ولكن ليست أقل أهمية.

رابعاً: موازين القوى اختلفت فعلاً، وبشكل كبير! ولكن ليس كما يقول أصحاب النموذجين؛ فاستمرار آمال الحسم والإسقاط، والاستمرار الفعلي في اللا حسم واللا إسقاط، أي استمرار الاستنزاف والكارثة، لا يمكن أن يتم بغير استمرار العمل المسلح، أيّاً

تكن تسمية هذا العمل، أكان إرهاباً مكشوفاً وعلمياً، أم كان عملاً مسلحاً معارضاً، أو حتى عملاً حكومياً في محاربة الإرهاب. المهم في الموضوع أن تستمر الحرب بأشكالها ودرجاتها المختلفة... ولذلك فإنّ ما جرى في الغوطة، وفي القلمون الشرقي، وما سيجري في باقي المناطق، من تطويق وإنهاء للعمل المسلح بكافة أشكاله، يصب فقط في مكان واحد: الحل السياسي متمثلاً بالقرار 2254، فانهاء وضع القتال في الغوطة مثلاً ليس بغرضاً بالنسبة لمتشدي المعارضة فحسب، بل ولأقرانهم من متشدي النظام، فكلاهما يعرف في الجوهر أنّ تقلص نطاق العمل المسلح يعني اتساع مساحات تنفيذ القرار الدولي... وفي الجوهر من ذلك اتساع التهديد الأكبر لهم: صوت السوريين المكتموم بالحرب، والذي اقترب لحظة خروجه من قمم الحرب.

تعلموا من كوريا!

قبل ثلاثة أشهر، كانت شبه الجزيرة الكورية قاب قوسين أو أدنى من اندلاع الحرب، واستنفرت الماكينة الإعلامية الغربية، وهدد البيت الأبيض بمحو هذه «الدولة المارقة» من الخريطة، واتجهت البوارج إلى هناك... أما الآن، فاختلف المشهد رأساً على عقب، والتقى رئيسا الكوريتين، وتحدد موعد لقاء بين الرئيس الأمريكي، مع الرئيس الكوري الشمالي.. فما الذي استجد، حتى حصل هذا التبدل المفاجئ والمتسارع، في سلوك من كان إصبعه على الزر النووي؟

لاشك أن التراجع الأمريكي في هذه الساحة، وابعاد شبح الحرب، هو في المحصلة انعكاس لميزان القوى الدولي الجديد، وقدرة القوى الصاعدة على تأريض محاولات قوى الحرب الساعية إلى تفجير الأوضاع، ولكن المسألة في الحالة الكورية لا تقف عند هذه الحدود فحسب، على الأقل من جهة تسارع العملية، فإذا كان الثابت هو عجز الولايات المتحدة

عن الاستفراء بالقرار الدولي كما كان الوضع في المرحلة السابقة، فإن سرعة إنجاز هذه العملية ضمن الطرف الملموس تتعلق أيضاً، بدور العوامل المحلية والإقليمية الخاصة بكل بؤرة توتر، وفي الحالة الكورية، جاء التفاهم الروسي الياباني خلال السنة الفائتة، وكذلك قدرة الصين على إيجاد علاقات متوازنة مع الكوريتين، ودخول روسيا على خط التوتر المفترض بين الصين والهند، إن كل ذلك ساهم بخلق المناخ الإقليمي الذي يدفع باتجاه دفع الأمور نحو التسوية بدلاً من حماقات المواجهة.

يعلّمنا الدرس الكوري، بأنّ التطابق بين العام - وهو هنا ميزان القوى الدولي - والخاص - وهو استعداد الكوريتين لحل قضايا الخلاف عبر التفاوض - يحقق نتائج أسرع، أي: أن توفير المناخ المحلي والإقليمي لحل بؤر التوتر، يسرع بإظهار مفاعيل ومنطق ميزان القوى الدولي الجديد في الطرف الملموس، ويوفر الكثير الكثير، على عكس ما حصل في العديد من بؤر التوتر، ومنها: سورية،

وفي الوقت نفسه، فإن تهدة الأجواء في أية نقطة ساخنة يعزز ويثبت اتجاه تطور الوضع الدولي أكثر فأكثر، لصالح القوى الدولية الصاعدة، فأغلب النتائج التي تحققها قوى الحرب، تكون من خلال التسلل من

شقوق الصراعات البينية، وهو ما يجب أن يعتبر درساً، لكل القوى الحية في الساحات المتأزمة، بضرورة الإسراع في التوجه إلى الحلول السياسية، والتفاوض، وقطع الطريق على قوى العدوان.



منصة موسكو: العدوان الثلاثي



الموقع الذي يريدونه، ثانياً: الهروب من مسؤولياتهم في عملية إعادة إعمار سورية، حيث يضعون شروطاً سياسية، هم يتحملون المسؤولية فيما جرى، يتحملون المسؤولية في الدمار وتهديم البنية التحتية والاقتصاد السوري، وكل من يتحمل المسؤولية يجب أن يدفع الثمن. الغرب الذي لعب دوراً مخططاً ومحفزاً لتدمير سورية لا يريد أن يدفع الثمن، يريد أن يجني ثمناً جديداً، يريد أن يجني مكاسب جديدة من عملية إعادة الإعمار، لقد استفاد من عملية التخريب ويريد الاستفادة من عملية إعادة الإعمار، لذلك، يشترطون، والاشترط هدفه، أولاً: عدم تحمل المسؤولية بإعادة الإعمار. ثانياً: التخلي عن مسؤولياتهم نهائياً تجاه ما فعلوه في سورية. انتهت اليوم صباحاً تصريح شويغو حول أن دول معاهدة شنغهاي هي قادرة على أن تلعب دوراً فعالاً في عملية إعادة إعمار سورية. ماذا يعني هذا الكلام؟ هذا يعني أن القوى الصاعدة الجديدة في العالم «شنغهاي»، وبريكس» قادرة على أن تلعب دوراً بديلاً، فلم تعد الأمور كما كانت في السابق حيث كل شيء يبدأ وينتهي في الغرب، لذلك، نحن نرفض أية شروط يضعها الغرب في عملية إعادة الإعمار، مهما كانت هذه الشروط، هم يضعون شروطاً سياسية، اليوم بالعكس: نحن نريد تحميلهم مسؤولية ما اقترفت أيديهم في سورية، والأمور تُبحث أول بأول في حينه.

عرفات: سنتعاون مع العقلاء داخل وخارج الهيئة

بعد انتهاء الكلمة الاستهلالية، قدّم الرفيق علاء عرفات، تلخيصاً حول

السلب الذي لم نوافق على محتواه والذي يقول بما معناه: أن مجلس الأمن مشلول اليوم ويريد تحميل المسؤولية ولو بشكل لم يقل صراحة لروسيا في شل مجلس الأمن بحجة الفيتو، كم فيتو لصالح سورية في السنوات الماضية، 11، 12؟ ولكن لماذا لم يذكروا أن أمريكا استخدمت الفيتو لصالح الكيان الصهيوني منذ إنشاء الأمم المتحدة حتى هذه اللحظة ثلاثة وأربعين مرة؟ لماذا مجلس الأمن لم يكن مشلولاً في ثلاثة وأربعين فيتو استخدمتها أمريكا؟ هذا التصريح - وهو تصريح الأمين العام للأمم المتحدة - لا يساعد في الظروف الحالية على السير إلى الأمام، لذلك، نتوجه إلى الأمم المتحدة واليه، مصرّين على إعادة النظر في هذا الموقف، لأنه لن يكون بناءً ولن يساعد على الحل السياسي. وخلال الـ 48 ساعة الماضية ظهرت قضية جديدة، هي: موضوع اجتماع مجموعة السبعة، وعملياً التهديدات التي خرجت بها. ما هو جوهر مجموعة السبعة في آخر اجتماع لهم؟ اشتراط المساعدة لسورية في شروط سياسية. أولاً: لدي شك كبير بأن لدى البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة القدرة على تقديم المساعدات الفعلية لسورية في وضعها الحالي، في ظل الأزمة الاقتصادية العميقة التي يمر بها الغرب، أعتقد أن العكس هو الصحيح، بلدان مجموعة السبعة تريد أن تستفيد من إعادة الإعمار في سورية من أجل تنشيط شركاتها الخاصة وتنشيط اقتصادها. لأننا حين نتكلم اليوم عن الممولين الممكنين لإعادة الإعمار في سورية، لا أعتقد أن مجموعة السبعة هي ممول أساسي وفعال. مجموعة السبعة مستفيدة من التمويل وهذا

تأمين دمشق، ومن أجل تنفيذ قرارات خفض التصعيد، وهو ما جرى. ومن خلال هذه العملية، وفي خواتيمها، جرى اجتماع مهم جداً في أنقرة للمجموعة الضامنة لعملية أستانا «تركيا، إيران، روسيا»، القرارات التي أخذت في هذا الاجتماع في أنقرة مهمة جداً، وكانت ستؤثر بشكل إيجابي وكبير على الحل السياسي في سورية، وجاءت أسطورة الكيمياء والعدوان الثلاثي على سورية الذي كان هدفه غير المعلن، والحقيقي هو: تأخير العملية السياسية التي كانت يمكن أن تنطلق بشكل جيد وجذّي بعد اجتماع أنقرة.

لماذا أضّر العدوان الثلاثي الحل السياسي والعملية السياسية؟ لأنه لدينا في المعارضة خلاف جذي حول الموقف من العدوان الثلاثي: هنالك اتجاه نمثله نحن المعارضة الوطنية، حيث أدنا العدوان الثلاثي منذ اللحظة الأولى، وقمنا بشرح أهدافه، ولكن للأسف هنالك أطراف للمعارضة صفقت للعدوان الثلاثي، وهي في هذه الطريقة أعطت الحجة للمتشددين في النظام كي يتمهلوا في الذهاب إلى المفاوضات السياسية، لذلك، ظهرت تعقيدات جديدة بعد العدوان الثلاثي نتيجة التفاعلات خلاله وبعده، وكان يجب بحث هذه القضايا.

بحثنا مع السيد بوعنادوف موضوع اجتماع المعارضة الأخير في الرياض الذي شاركنا فيه، حيث الرفيقان علاء عرفات ومهند دليقان حضروا هذا الاجتماع واتوا من الرياض إلى موسكو. لدينا عملية الغوطة وأثارها والعملية السياسية وأفاقها والمعارضة ووضعها، وقد استوقفنا البارحة تصريح الأمين العام للأمم المتحدة

استضاف «نادي الشرق» في وكالة «ريا نوفوستي» الروسية بعد ظهر الثلاثاء 25 نيسان 2018، مؤتمراً صحفياً لأعضاء وفد منصة موسكو للمعارضة السورية، بحضور رئيسها، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. قدي جميل، تناول فيه أبرز المستجدات السياسية على صعيد الحل السياسي في سورية، فضلاً عن التطورات المتعلقة بالعدوان الثلاثي على سورية، وطبيعة الوضع الناشئ على الصعيد الدولي.

■ قاسيون

قدّم رئيس المنصة، د. جميل، في بداية المؤتمر كلمة استهلالية جاء فيها: جاء اجتماعنا البارحة في الخارجية الروسية مع السيد بوعنادوف، نائب وزير الخارجية وممثل روسيا الخاص في الشرق الأوسط وإفريقيا، جاء بعد سلسلة من الأحداث، كانت تتطلب مباحثات معمقة وموسعة بحضور وفد واسع يمثل كل طيف منصة موسكو.

جميل: القوى الصاعدة قادرة على لعب دور البديل

الأحداث المهمة التي جرت في الفترة الأخيرة التي كان يتطلب الوضع البحث فيها بشكل معمق هي، أولاً: عملية الغوطة الشرقية: كما تعلمون إن الغوطة الشرقية هي منطقة خفض تصعيد، عملياً لم بجر الالتزام بقرارات خفض التصعيد في الغوطة الشرقية، وكانت دمشق تُخفف من الغوطة الشرقية، وكان هنالك تصعيد بشكل عام عوضاً عن خفض التصعيد، حل الموضوع في الغوطة الشرقية خلال عملية عسكرية جرت، خاصة بعدما رفضت الفصائل العسكرية الموجودة هناك التأني بالنفخ عن جبهة النصرة التي كانت موجودة في الغوطة، لقد كانت عملية عسكرية ضرورية من أجل

كان هدفه عرقلة الحل

● هل براكيم أن التواجد الأمريكي داعم لهيئة التفاوض في جنيف، أم معيق لعملية جنيف؟ وهل تعتبر أن من يتم ترحيله من الإرهابيين والجماعات المسلحة إلى مناطق أخرى في سورية تغيير ديمغرافي فعلاً؟

مهند دليقان: بالنسبة لمسألة التواجد الأمريكي، بطبيعة الحال الوجود الغربي عموماً والدور الغربي في سورية هو دور معاد للحل السياسي منذ بداية الأزمة في سورية، وهم يعملون لإطالة هذه الأزمة ولتتمديدها قدر الإمكان، بغرض استنزاف خصومهم بالمعنى الدولي وبالمعنى الإقليمي، لذلك، مسألة وجود القوات الأمريكية في سورية هي لا شك معيقة للعملية السياسية، ولكن الأكيد أنها مسألة لن تطول بمعنى وجود الأمريكيين والغربيين على الأرض السورية، وهي مسألة نعتقد أنها على الطاولة باتجاه الحل، بمعنى أن خروجهم من سورية لن يكون بعيداً زمنياً.

المسألة الثانية: حول الحديث عن فكرة التغيير الديموغرافي، فإن المشكلة ضمن الأزمة السورية أن هناك مجموعة من المصطلحات أصبحت تشبه كود «تشفير»، بمعنى أن المرء الذي لا يريد أن يقول مسألة ما بشكل صريح يقولها ضمن تشفير محدد، وإذا أردنا أن نذكر الشيفرة، فالأشخاص الذين يستخدمون مصطلح «تغيير الديموغرافي» يعنون به التغيير الطائفي والحركة بالمعنى الطائفي من طائفة محددة لمصلحة طائفة أخرى، هذا ما يقصده فعلاً، ولكن يغطونه بهذه الكلمة التي لها أساس قانوني ما بالمعنى الدولي. الحقيقة: أن ما نشاهده على الأرض في سورية هو أن درجة الاختلاط ضمن الشعب السوري خلال هذه الأزمة هي درجة غير مسبوقة بكل التاريخ السوري، فضمن مناطق عديدة في سورية كانت ما قبل الأزمة درجة الاختلاط فيها محدودة، اليوم نرى أن الشعب السوري درجة اختلاطه ببعضه بمعنى مكونات ما قبل الدولة الوطنية هي درجة غير مسبوقة، ولم تكن موجودة في أي وقت من الأوقات، لذلك، فإن الحديث اليوم عن تغيير ديموغرافي هو مصطلح سياسي محدد «شيفرة» يراد منها شيء لا يتعلق بمصالح الناس.

ورداً على سؤال حول دور العدو الصهيوني، وذرائعه في المسألة السورية، قال الأستاذ فهد حسن: «حكماً هناك علاقة، فالكيان الصهيوني كما هو معلوم ذراع ومعسكر متقدم للمركز الرأسمالي العالمي، ونحن كمنصة موسكو لا انفصال بين أهدافنا الوطنية، وأهدافنا الأخرى، فهي متكاملة فيما بينها، ونتابع العمل بجهودنا السياسية على هذين المسارين وموقفنا من العدو الصهيوني واضح...»

وتحدث الأستاذ يوسف سلمان، عن أهمية القرار 2254 قائلاً: «نحن نرى أن حل الأزمة السورية ومتطلبات حل الأزمة السورية سياسياً تتلخص وتتجسد بصورة رئيسية في تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 ونعتقد أن هذا القرار يمكن أن يرضي جميع السوريين، يمكن أن يرى السوريون فيه حلاً وخروجاً من هذه الأزمة المأساوية المعقدة وبالتالي، نحن سنظل نبذل الجهد من أجل التمسك في هذا القرار مع معرفتنا الأكيدة بأن هناك عقبات وعقبات سوف تعترض هذه المحاولات ولكن لا بديل على الإطلاق

القرار 2254. نحن نرى أن حل الأزمة السورية ومتطلبات حل الأزمة السورية سياسياً تتلخص وتتجسد بصورة رئيسية في تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 ونعتقد أن هذا القرار يمكن أن يرضي جميع السوريين، يمكن أن يرى السوريون فيه حلاً وخروجاً من هذه الأزمة المأساوية المعقدة وبالتالي، نحن سنظل نبذل الجهد من أجل التمسك في هذا القرار مع معرفتنا الأكيدة بأن هناك عقبات وعقبات سوف تعترض هذه المحاولات ولكن لا بديل على الإطلاق

■ تنويه: يمكن الاطلاع على اللقاء كاملاً على موقع فاسيون الإلكتروني.



يمكن أن يكون هناك تغير كبير في تشكيل هذه اللجنة، ولا نعلم إذا كانت ستكون هي الأولوية في المرحلة القادمة أو لا.

قدري جميل: أريد أن أضيف فكرة واحدة: الكلام حول تشكيلها بنسب مختلفة، بعضهم يقول: النظام يطالب بثلاثي مقاعد اللجنة، وبعضهم يقولون: إن دي ميستورا يريد أن يعطي ثلثاً للنظام وثلثاً للمعارضة وثلثاً للمستقلين، برأيي أن هذه التفاصيل ليست أساسية، يجب أن نفهم حقيقة: إن اللجنة الدستورية تضع مسودة الدستور، ويجب أن تضعه بالتوافق، وهنا فإن الأكثرية والأقلية لا قيمة لهما. هذا الدستور ليس لتثبيت سلطة أحد على أحد. هذا الدستور مهمته وضع نموذج سورية المستقبلية التي يجب أن يتوافق عليها جميع السوريين. وجميع السوريين مدعوون للمساهمة في النقاش حول هذا الموضوع، إلا أولئك المتورطين في الإرهاب ودعاهم، والمتورطين بالتعامل مع العدو الصهيوني. أما الباقي، فلهم الحق في المشاركة في النقاش حول الدستور 100%.

ويجب أن يكون الدستور توافقياً، بمعنى أنه يجب تعلم الوصول إلى توافقات، ولا أحد يظن أنه إذا كانت لديه الأكثرية في هذه النقطة أو تلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فرض دستور معين على الآخرين، لأن الهدف من هذا الدستور يجب أن يوحد السوريين، ليس فقط هذه السنة، بل يوحدهم لخمسين عاماً، يوحد وحدة البلاد ووحدة الشعب السوري، هذه هي مهمة الدستور السوري.

لذلك، فإن هذا الرخص وراء السراب ومحاوله تشكيل لجنة تكون للنظام مثلاً أو يكون له فيها أكثرية هو حاجز نراه اليوم عند الكثيرين المهتمين في تشكيل اللجنة الدستورية، وهذا الكلام قبض للريح، أما الأساس في الموضوع، فهو وجوب الوصول إلى توافق بين جميع السوريين الوطنيين الحقيقيين.

**يجب أن يكون
الدستور توافقياً
بمعنى أنه يجب
تعلم الوصول إلى
توافقات والأكثرية
لن تؤدي لفرض
دستور معين على
الآخرين**

وهذا أيضاً موضوع صراعي شديد. وآخر ما قلناه لهم، ونحن مصرون عليه: إننا بالتعامل مع العقلاء في هذه الهيئة وخارجها سنسعى لاستعادة دور هيئة المفاوضات، ودفع الأمور من أجل تيسير وتسريع الحل السياسي، هذه كانت الخلاصة. وطبعاً كان هناك كلام كثير لا مجال للحديث عنه.

بعد ذلك، طرح الصحفيون الحاضرون أسئلتهم على وفد منصة موسكو، وفيما يلي سنذكر بعضاً منها، على أن تنشر كاملة على موقع فاسيون الإلكتروني:

● بعض الأطراف تقول: أن الجانب الروسي والجانب السوري يحاولون إخفاء الأسلحة الكيميائية التي كانت موجودة في دوما، ما رأيكم؟ وإلى أين توصلت الجهود في موضوع اللجنة الدستورية، هل هناك أسماء من المعارضة طرحت؟

سامي بيتنجانة: أولاً، نحن ضد استخدام السلاح الكيميائي من أي طرف وضد العنف بالمطلق. في الحقيقة، كانت هناك محاولات لخلق سيناريوهات للاستخدام الكيميائي، وحتى اللحظة هذه لم نعلم ما هي حكاية هذا الكيميائي. وكانت هناك محاولات لطمس حقائق، ومحاولات لاختلاق حقائق، ولكن إلى هذه اللحظة لم نعلم من استخدمه، وهل استخدم أم لا.

عروب المصري: بالنسبة للجنة الدستورية التي كان من المفترض أن يتم تشكيلها بعد سوتشي، كان هناك العديد من المباحثات في هذا الاتجاه غير المعلنة كاملة، توجد مجموعة من القوائم التي وضعت أثناء سوتشي وبعده، نعتقد أنه كان موضوع إخراج الأسماء الذين كانوا مشاركين في اللجنة الدستورية إلى العلن قريباً جداً، لكن الضربة الأمريكية حالت دون خروج هذه القائمة، لأن الضربة وجهت ضربة قوية إلى الحل السياسي، لذلك،

النقاط الأساسية التي جرى حولها النقاش في الاجتماع الأخير لهيئة التفاوض في الرياض:

ما ساقوله لم يحدث فقط في هذا الاجتماع، بل جرى على امتداد أكثر من اجتماع. النقطة الأولى: مازال هناك متشددون في هذه الهيئة، وهم أصحاب وزن، أي: أنهم أصحاب تأثير في قرارات الهيئة. ومن المعروف في موضوع الدعم العسكري للعمل المسلح في سورية، أن هناك قرارات عند الغربيين وحتى عند الدول العربية التي كانت تدعم هذا العمل المسلح، لديها قرار منذ سبعة أو ثمانية أشهر بإيقاف هذا الدعم، وكان معناه في حينه أن الميل العام هو نحو تقليص العمل المسلح، وبالتالي، فهذا يعني أيضاً، أن آفاق الحلول السياسية يجري فتحها منذ ذلك الوقت، وهناك تحسن في إطار الدفع للحلول السياسية.

ما يجري حالياً في هذه النقطة: أن هناك دعوات جدية لدى المعارضة من أجل إعادة التمويل والتسلح والعمل على إيجاد قيادات مشتركة للقوى المسلحة، وأشياء من هذا القبيل، والتي تشير إلى أن الذهنية ما تزال تستند إلى محاولة حسم الأمور في العمل العسكري. وبالتالي، نحن في صراع مع هذه المسألة، خاصة في الفترة الأخيرة بعد موضوع الكيمياء والضررات الأمريكية، حيث إن البعض قد انتعش وصدق واعتقد أنه يمكن إعادة تغيير موازين القوى على الأرض، بشكل مخالف لما كان عليه في الوضع السابق. هذه هي النقطة الصراعية الأكثر شدة بيننا وبينهم، المسائل الأخرى في هذه القضية هي تداعيات هذه القضية على هيئة المفاوضات، نحن نقول لهم: هذه الهيئة موجودة استناداً إلى القرار 2254 ومهمتها التفاوض، وعندما تدعو هذه الهيئة لدعم عمل مسلح، أو تحاول أن تلعب دوراً كيان سياسي بدلاً من أن تلعب دوراً كيان تفاوضي، فهذا معناه أن هذه الهيئة عملياً تفقد شرعيتها، لأنها هيئة موجودة للتفاوض،

هل من نهاية لمسلسل رفع أسعار الأدوية؟



تتساقط الذرائع تباعاً عن مبررات عدم توافر الأدوية، وارتفاع أسعارها المتوالي، والحديث عن خسائر معام الإنتاج الدوائي، وغيرها من الذرائع المسافة تبريراً للمواطنين حول تردّي واقع قطاع الصناعة الدوائية وأسواقها.

■ نوار الدمشقي

فقد أكدت مديرة الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة بتاريخ 2018/4/18 عبر إحدى الصحف الرسمية، على توجه الوزارة لتطوير قطاع الدواء، من خلال منح تراخيص مبدئية لأدوية نوعية، لرفد السوق المحلي بمستحضرات جديدة تغطي الحاجة. وعن عدد معام الأدوية قالت مديرة الشؤون الدوائية: إن عددها يصل إلى «86 معماً يعمل منها 73 معماً»، مشيرة إلى «ترخيص أربعة معام دوائية عام 2017 بالإضافة إلى وجود عدد من المعام التي هي قيد الترخيص»، أما عن الصادرات الدوائية فقد قالت: إن «صادراتنا من الدواء دخلت مرحلة جديدة في ظل تحسن الوضع الأمني، حيث وصل عدد الدول المصدر إليها الدواء السوري إلى 13 دولة».

صناعة رابحة تسقط الذرائع

ما من شك بأننا من المشجعين على تطوير الإنتاج في قطاع الصناعة الدوائية السورية، كي يستعيد عافيته ويعيد ألقه وسمعته الجيدة، داخلاً وخارجاً، بالإضافة إلى ما تفرضه الظروف من منح هذه الصناعة المحلية الهامة، التسهيلات المطلوبة كافة تديلاً للصعوبات التي تواجهها. لكن في المقابل من المستغرب استمرار الحديث عن مبررات ارتفاع أسعار الأدوية، أو حجب بعض الأصناف الدوائية واحتكارها، بل وحتى عن نقص بعض الزمّر الدوائية في السوق المحلية، والتي يدفع ضريبتها بالنتيجة المواطنون على حساب صحتهم ومعاشهم.

فالحديث أعلاه عن ترخيص 4 معام أدوية خلال عام 2017، وبأن عدد المعام العاملة وصل إلى 73 من أصل 86، وعن المعام الجديدة المزمعة قيد الترخيص، يعطينا فكرة، أن الصناعة الدوائية تعتبر من الصناعات الرابحة، بدليل استمرار توجه الاستثمارات إليها، ويزيد من فرص الربح الاستثماري في هذه الصناعة وجود 13 دولة مستوردة للإنتاج الدوائي السوري حتى الآن، وهي قابلة

للزيادة مستقبلاً من كل بد، برغم كل ما يتم الحديث عنه حول الحصار، وتداعيات الحرب والأزمة على هذا القطاع الإنتاجي الهام.

عدالة سعرية

ما سبق أعلاه، يمكن اعتباره رداً على ما صرح به معاون وزير الصحة لشؤون الدواء بتاريخ 2018/4/10 عبر إحدى الصحف المحلية، حيث برر رفع وزارة الصحة لأسعار الدواء بشكل متواتر، على أنه «تسوية سعرية للأدوية الخاسرة والمفقودة من الأسواق، بهدف تحقيق العدالة السعرية بين المستحضرات، بما يضمن توافر هذه الأدوية، وكىلا تبقى مفقودة بسبب انقطاع إنتاجها من المعام الخاصة».

وقد أكد أيضاً: «أن عودة المعام للإنتاج آمن وفرة في السوق تتجاوز 95% من حاجته الدوائية، مبيناً أنه حتى الأدوية التي فقدت وبعد انتحاج وزارة الصحة لسياسة العدالة السعرية ستعود».

بين الفرضية والواقع

من المفترض بعد ذلك، أن تنتهي مبررات

المقارنة مقتصر بين الداخل والخارج على الناحية السعرية فقط، بعيداً عن مستويات الدخل، وعدم توافرها لا من قريب ولا من بعيد مع الأسعار الراجعة بالسوق، وغيرها من القرائن التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع مقارنة مثل هذه.

فقد قال معاون وزير الصحة بهذا الصدد: إن «الوضع الدوائي بأفضل حالاته، فالأدوية متوافرة، وأيضاً بسعر مقبول، مؤكداً: أن أسعار الدواء في سورية لا تزال الأرخص في العالم كاشفاً أن 90% من الأصناف الدوائية تحت سعر 500 ليرة، مؤكداً أن العدالة السعرية لمصلحة المستهلك للصف».

لعل ما يعني المواطنين من كل ذلك، هو: أن تنتهي الذرائع المسافة تبريراً لمسلسل رفع الأسعار تباعاً، والأهم من كل بد أن يحصل على أدويته بسعر أكثر عدالة بالمقارنة مع دخله.

وعلى هذا الأساس، نتساءل مع المواطنين عامة، والمفقرين وأصحاب الدخل المحدود خاصة: لماذا لا تتم عملية «التسوية السعرية» بما يتوافق مع مستويات الدخل، أليس في ذلك كل العدالة؟

استمرار رفع أسعار الأدوية، طالما أن وزارة الصحة قامت بممارسة دورها على مستوى عمليات «التسوية السعرية» للأصناف المنتجة، كما تنتهي عند ذلك ذرائع فقدان بعض الأصناف والزمّر من السوق، والتي أصبحت مقتصرة على 5% فقط من الحاجة الدوائية، والتي يجب أن يتم تأمين جزء هام منها بالقرب العاجل، من خلال المعام الجديدة المرخصة، وخاصة تلك التي ستقوم بإنتاج بعض الأدوية النوعية.

لكن واقع الحال يقول عكس ذلك، حيث ما زالت بعض الأصناف والزمّر الدوائية مفقودة من السوق، ويتم تأمينها للمحتاجين من المرضى عبر شبكات الاحتكار والتهرب، مع متردباتها على مستوى الاستغلال السعري، ناهيك عن المواصفة والجودة.

الجمل بليرة وما في ليرة!

الأكثر استغراباً بالنسبة للمواطنين الفقيرين والمعوّزين، هو: استمرار الحديث الرسمي عن أن أسعار السلع المحلية أرخص من أسعار مثيلاتها في الخارج، وكان وجه

الصناعة الدوائية
تعتبر من الصناعات
الرابحة بدليل
استمرار توجه
الاستثمارات إليها
ويزيد من فرص الربح
الاستثماري وجود
13 دولة مستوردة
للإنتاج الدوائي
السوري

طرطوس.. رسوم كولبات شارع القدس



أضيفت لها مدفوعات أخرى، مثل: ضريبة الدخل «المالية» والتي تصل من 15 - 25 ألف ليرة، يصبح العبء كبير جداً على أصحابها، مع العلم أن هذه الرسوم كانت من 30 - 40 ألف ليرة، تتفاوت حسب موقع الكشك.

وحسب ما صرح به بعض أصحاب هذه الأكشاك لقاسيون، والذين يشعرون بالغبن: بأنهم سطرخوا كتاباً إلى السيد المحافظ يشكون فيه وضعهم، ويطالبون مجلس المدينة بإنصافهم مع أقرانهم مالكي الأكشاك في منطقة الكراج القديم، وخاصة في هذا الشارع، وإن كان يشهد ازدحاماً مرورياً أثناء فترة الدوام الرسمي، لكنه بعد انتهاء

بمسافة لا تتجاوز 100 م طوياً، من مخبر الرضوان حتى المصرف الصناعي، ومن ضمن امتداد شارع القدس، تنتشر على الرصيف الجنوبي للشارع ما يقارب 35 كولبة «كشك» ويتم استثمارها بأشكال مختلفة.

■ محمد سلوم

فوجئ أصحاب هذه الأكشاك بالرسوم المفروضة عليهم «رسوم إشغال عامة» لصالح مجلس مدينة طرطوس، والتي أصبحت ما يقارب 100 ألف ليرة، وإذا ما

قاسيون: تضم صوتها إلى صوت هؤلاء المواطنين المطالبين بالإنصاف والمساواة مع أقرانهم.

المدينة لزيادة الرسوم إلى الضعف في اللحظة التي انخفض فيه دخل أصحابها إلى النصف؟

الدوام وفي العطال يصبح شبه خال، وحركة المبيع ضعيفة جداً. ويتساءلون: ما الذي دفع مجلس

أحكام المفقود



تثبت الشخصية القانونية للإنسان منذ ولادته حياً وتظل ملازمة له حتى وفاته، وفقاً لما نصت عليه المادة 31 من القانون المدني. والموت قد يكون طبيعياً أي: حقيقياً، وقد يكون حكماً أي: يصدر حكم باعتباره المفقود ميتاً. ويشترك المفقود مع الغائب بالعجز عن التصرف بأموالهما بسبب الغيبة والمقد.

■ ميلاد شوقي

أولاً - تعريف الغائب والمفقود:

المفقود في اصطلاح الفقهاء، هو: الغائب الذي انقطعت أخباره، فلا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته. أما الغائب فهو الشخص الذي يغيب عن موطنه أو محل إقامته، ولكنه يكون حياً وتكون حياته معلومة، سواء كان له محل إقامة معروف خارج موطنه أم لم يكن.

ثانياً - أحكام المفقود:

نصت المادة 34 من القانون المدني السوري على أنه: «يسري في شأن المفقود والغائب الأحكام المقررة في قوانين خاصة، فإن لم توجد فأحكام الشريعة الإسلامية».

وتميل معظم التشريعات إلى تحديد سن معينة للمفقود، يسمح بعدها باعتباره ميتاً، ولو لم يقدّم الدليل على موته وهي بحسب قانون الأحوال الشخصية السوري سن الثمانين. فإذا غاب الشخص وانقطعت أخباره ولم تتحقق حياته من مماته فإنّ الشك يظل قائماً حول مصيره إلى أن يبلغ الثمانين من عمره، وعندها يعدّ في عداد الأموات. وتتقرر حياة المفقود في هذه الحالة بحكم قضائي استناداً إلى رجحان احتمالها وليس إلى ثبوتها ثبوتاً قاطعاً.

هذا إذا لم يكن فقدّه قد تم في حالة حرب، فإذا كان فقدّه بسبب الحرب أو حالات مماثلة لها مما يغلب معه الهلاك، فإنه يجوز الحكم بموته بعد أربع سنوات من تاريخ فقدّه.

وقد يعود المفقود الذي حكم بوفاته إلى الظهور ثانية، فتتأكد حياته من جديد، ويتعارض بذلك الحكم القاضي بوفاته مع الواقع. وهكذا ستتضمن أحكام

المفقود تحديد وضعه القانوني في هذه الحالات الثلاث: حالة الشك حول حياته أو مماته، وحالة الحكم بوفاته، وحالة عودته بعد الحكم بوفاته.

حالة الشك حول حياة المفقود أو مماته:

تبدأ هذه الحالة منذ غياب المفقود وانقطاع أخباره إلى أن يظهر ثانية للوجود، أو يثبت موته، أو يحكم باعتباره في عداد الأموات. ولأنّ الشك حول حياة المفقود أو مماته قائم في هذه الفترة، فإنّ الأحكام التي تنظم وضعه القانوني تبني على هذا الأساس:

أ- لا يقع شيء من الآثار التي تترتب على انتهاء حياة الإنسان وزوال شخصيته بالنسبة للمفقود، كإحلال زواجه مثلاً، أو تصفية تركته لعدم ثبوت وفاته. وهكذا فإنّ زواج المفقود يظل قائماً، كما تبقى حقوقه وأمواله

محفوظة طوال هذه الفترة.

ب- تترتب للمفقود جميع الآثار القانونية التي يشترط لحدوثها وجود الشخص على قيد الحياة، كحقه في الإرث من غيره مثلاً أو الوصية، ولكنها تبقى معلقة على شرط التحقق من حياته.

يشارك

المفقود مع الغائب بالعجز عن التصرف بأموالهما بسبب الغيبة والفقد

حالة الحكم بوفاة المفقود:

أ- حكم زوجة المفقود:

أجاز المشرع لزوج الغائب أن تطلب التفريق من زوجها بعد مضي سنة على غيابه، فمن باب أولى أنه يسمح لزوج المفقود أن تطلب التفريق بعد مضي المدة المذكورة «المادة 109 من قانون الأحوال الشخصية».

ب- حكم أموال المفقود والأموال التي تؤول إليه في أثناء فقدّه: تستمر الأموال العائدة للمفقود في ملكيته طوال فترة غيابه حتى تاريخ الحكم بموته. وإذا حكم القاضي بموته

توزع أمواله على ورثته الموجودين وقت الحكم باعتباره ميتاً، أما ورثته الذين ماتوا بعد فقدّه أي: أثناء غيابه وقبل صدور هذا الحكم فلا يرثونه؛ لأنّ الحكم باعتباره ميتاً حكم منشئ لهذا الموت وليس كاشفاً له.

حالة عودة المفقود إلى الظهور بعد الحكم بوفاته:

إذا ظهر المفقود حياً بعد صدور الحكم باعتباره ميتاً وتوزيع تركته فإنه يسترد ما كان له من أموال، وما استحق من إرث من أقاربه المتوفين من أيدي الورثة إن كان قائماً، أي: أنه لا يسترد إلا ما بقي من هذه الأموال بين أيدي الورثة، أما ما تصرف به هؤلاء أو استهلكوه فلا يسترد منه شيئاً لأنهم لم يستولوا عليه اغتصاباً من تلقاء أنفسهم، وإنما تملكوا التصرف في هذه الأموال بناء على حكم قضائي، وبالتالي فلا ضمان عليهم.

مزارعو الغاب أتلّفوا محاصيلهم



■ بديع المواس

المشكلة المزمنة، هي: ارتفاع تكاليف الإنتاج بمقابل انخفاض أسعار المحاصيل، والمشكلة المستجدة منذ عدة أعوام، هي: انحباس الأمطار والجفاف.

محاصيل البطاطا والثوم والبصل والبازلاء وغيرها من الخضراوات، التي عمل عليها فلاحونا لأشهر عديدة، متكبدون تكاليف إنتاجها والتعب على رعايتها والاهتمام بها، انخفضت

كثيرة هي العوامل السلبية التي تأتي على الفلاحين والمزارعين في سهل الغاب وبالأخص كل عام، على مستوى محاصيلهم وإنتاجهم الزراعي، فهؤلاء يتكبدون التعب والعرق وتكاليف الإنتاج، ليحصلوا الخسائر المترامية التي تنعكس فقراً على مستوى معيشتهم بالنتيجة.

أسعارها في أسواق الهال بشكل كبير بالمقارنة مع تكاليف إنتاجها هذا الموسم، مما أدى لأن تترك في الأرض دون حصاد، ولتتلف بالنتيجة.

فارق التكلفة والسعر

تكلفة إنتاج طن واحد من البطاطا بحدود 150 ألف ليرة سورية، وسعره في أسواق الهال 65 ألف ليرة. تكلفة إنتاج طن من الثوم تقريباً 135 ألف ليرة، وبيعه بـ 35 ألف ليرة.

السكن الجامعي مشاكل بالجملة



يوجد في دمشق عدد كبير من الجامعات والمعاهد بمختلف الكليات والاختصاصات، بحكم أنها العاصمة، ومن أكبر المحافظات في سورية من حيث تعداد السكان، الأمر الذي يستدعي توافد مئات الآلاف من الطلاب القادمين من المحافظات الأخرى.

■ ستالين سليمان

ونتيجة التضخم السكاني الهائل الذي تشهده دمشق قبل وأثناء الأزمة، فإن هؤلاء الطلاب كانوا وما زالوا يواجهون الكثير من الصعوبات في تأمين مكان للسكن أثناء فترة دراستهم، وخصوصاً في ظل هذه الأزمة وظهور الكثير من تجار الحروب والأزمات، بعد أن قاموا برفع أسعار المنازل «مبيعاً وإيجاراً» ليكون المنزل، أو حتى الغرفة المشتركة، أشبه بالحلم بالنسبة للطلاب.

سكن جامعي مستكمل الخدمات

من المعلوم أنه تم إنشاء مجمعات سكنية باسم «السكن الجامعي» سابقاً، وهي مستكملة الخدمات افتراضاً، لقاء رسم رمزي يتناسب مع إمكانيات الطلاب الوافدين من المحافظات الأخرى، من أجل الحد من ظاهرة استغلالهم، وبما يؤمن لهم الاستقرار والهدوء كي يتفرغوا لدراساتهم. السكن الجامعي حالياً، وبدلاً من أن يُعطي بريقاً من الأمل، ويبعث التفاؤل في نفوس الطلاب، على أمل حل مشكلة إقامتهم خلال مرحلة الدراسة، إلا أنه كمن انتقل «من تحت الدلف لتحت المزراب»، فسرعان ما يتم تحطيم هذه الأمل عند دخولهم إليه، لأنهم يتخيلون بأنهم قد تخلصوا من واقع مؤلم ليصدموا بواقع أشد ألماً تحت هذا السقف، الذي ظنوا بأنه قد أوامهم من العراء.

غرف وخدمات «VIP»

يتم توزيع الطلاب على الغرف بمبدأ «الدور»، وبمفهوم «الدور» تكون الأولوية للموجود في بداية هذا الدور افتراضاً، ولكن

في تأمين الغرف يقول واقع الحال: إن الأخير يسبق الأول، والعاشر يسبق الخامس وهكذا دواليك، حيث أنه مع بدء عملية فرز الطلاب، تبدأ المفاهيم الأخرى المتعارف عليها بالظهور، الوساطات، والمحسوبيات، والرشوة، على مبدأ «معك قرش بتسوى قرش».

فأصحاب «الظهر المسنود» ومن يملكون المال، يكون لهم الأولوية والأحقية في تأمين الغرف لهم، الأمر الذي يفتح أبواباً على أمور أخرى، وأهمها: تأمين الغرف لبعض الطلاب الذين لا يحق لهم السكن حسب التعليمات، مثل: طلاب الثانوية، بالإضافة إلى استثناءات وتجاوزات أخرى للبعض.

من جهة أخرى، يتم توزيع الطلاب على الغرف بشكل غير عادل وغير منطقي، ففي بعض الغرف التي تكون من صنف «VIP» يكون فيها طالبان أو ثلاثة طلاب على الأكثر، مع تأمين خدمة «خمس نجوم» مثل: التبريد والتكييف وغير ذلك من الخدمات، بينما الغرف الأخرى شبه المهملية يكون فيها ما لا يقل عن 12 طالباً أو طالبة أحياناً مع نقص كبير في الخدمات.

جرب و«فُسفس»

بعد عناء طويل للحصول على هذا السكن «الملكي» يجد الطالب، أن «يوتوبيا» المدينة الجامعية التي كان يحلم بها ليست إلا مدينة أشبه ما تكون بماوى العصر الحجري حسب الواقع.

حيث يفتقر هذا السكن إلى أدنى مقومات الحياة والعيش، وأهمها: «النظافة»، تلك المفردة التي لم يلمسها الطلاب، حيث أن أمراضاً كثيرة قد انتشرت بسبب انعدام

النظافة بشكل شبه كامل، مثل: مرض الجرب، وانتشار بعض الحشرات، مثل: حشرة بق الفراش، التي أصبح المتعارف عليها باسم «فُسفس» بسبب عدم رش المبيدات الحشرية في الغرف وباحة السكن.

مياه ملوثة وطوابير للاستحمام

يعاني طلاب السكن الجامعي غالباً، من عدم توفر المياه بشكل كاف، حيث إن المياه التي تصل إلى الغرف «والتي من المفترض أن تكون صالحة للشرب» يشتبه بأنها ملوثة، حسب روايات العديد من الطلاب، ولكنهم مضطرين إلى استهلاكها، لعدم توفر البدائل.

أما الماء الساخن المخصص للاستحمام، فهو مقطوع بشكل شبه كامل، عدا يوماً واحداً في الأسبوع، الأمر الذي يجعل الطلاب يقفون «بالطوابير» للاستحمام، وفي كثير من الأحيان عدد كبير من الطلاب لا يستطيعون الاستحمام بسبب الازدحام على الحمامات، الأمر الذي يعود ويتسبب بأمراض أخرى. أما شبكات الصرف الصحي، فهي تشبه أي شيء إلا بكونها شبكات، فلا نظافة ولا صيانة، حيث إن مياه الصرف الصحي تجري في الحمامات، عدا عن الروائح الكريهة التي تفوح على بعد عشرات الأمتار.

تصرفات شاذة

يشتكى الطلاب من بعض التصرفات المزعجة التي يقوم بها البعض من المستهترين في باحات السكن، وخصوصاً في فترة الليل، ليتحول المكان من سكن جامعي إلى شبه ملهى ليلي، اعتباراً من السلوكيات الشاذة وصولاً للأصوات المرتفعة، على مرأى ومسمع الجميع، ما يؤدي إلى كسر حالة الهدوء المفترضة ليلاً سواء من أجل النوم، أو من أجل الدراسة، وغالباً دون أن تتخذ الإدارة أي إجراء جدي وحازم لإيقاف هذه التصرفات، وكأنه لا يوجد من يردع هؤلاء المستهترين!

نقل الطلاب من مكان إلى آخر

من المعروف بأن أقل فترة في الحياة الجامعية هي سنتان «فترة الدراسة بالمعاهد»، ومن المعروف أيضاً أن الأشخاص الذين يسكنون مع بعضهم البعض يحتاجون إلى فترات طويلة لكي يتأقلموا مع بعضهم، وخصوصاً في مكان كهذا، حيث يكون لكل طالب عادات وطبيعة عيش قد تكون مختلفة عن طالب آخر، ولكن بعد أن يتأقلم الطالب مع زملائه في الغرفة تقوم إدارة السكن بنقل كل منهم إلى غرفة أخرى، ليسكن مع طلاب جدد وعقليات جديدة، الأمر الذي يثير المشاكل بينهم، إلى أن يتأقلموا مع بعضهم البعض مجدداً، أما لماذا هذا الإجراء من تدوير الطلاب فلا أحد يعلم؟

مرجع وخدمة أم ترهيب؟

يوجد ضمن السكن الجامعي مشرفون من الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وذلك للوقوف عند مطالب الطلاب، والسعي لتأمين حاجاتهم، وحل مشاكلهم بالتنسيق مع إدارة السكن حسب ما هو مفترض، ولكن عدا عن التقصير الحاصل من قبل هؤلاء على مستوى مطالب وحاجات الطلاب، فإن بعضهم يستغلون موقعهم الإشرافي والخدمي، وكأنه منصب أو مركز مهم، حيث يقوم البعض منهم في هذه الكلية أو تلك، بممارسة الترهيب على الطلاب واستفزازهم، مهددين إياهم بالكثير من التهم والإجراءات في حال عدم الإذعان والصمت على الحقوق، بما فيها الطرد من السكن، وبما في ذلك استخدام عبارات الشتم والإهانات أحياناً، مستغلين موقعهم الإشرافي المفوضين به من الاتحاد، هكذا.. وهم بذلك يشوهون صورة الاتحاد في أعين الطلاب الذين طالما رأوا فيه الوسيلة الأهم لحل مشاكلهم، الأمر الذي يفرض على الاتحاد مراقبة تصرفات أعضائه ومحاسبة المقصرين منهم، ومن يقوموا بتشويه صورته، لتعود ثقة الطلاب به كمرجع لهم في حل مشاكلهم.

زيادة الرواتب تسويف جديد



تطالعنا الحكومة بين الحين والآخر، على لسان الوزراء أو رئيس الحكومة، برؤاها حول زيادة الأجور وتحسين المستوى المعيشي، ومع ذلك لم تنمّر أي منها حتى الآن، حيث تكون النتيجة العملية من تلك الرؤى، هي: تأجيل البحث الجدي في الموضوع من أجل اتخاذ القرار بالزيادة.

■ سمير علي

الرؤية الأخيرة كانت على لسان رئيس الحكومة، والتي عرضها خلال مؤتمر نقابة المهندسين مطلع الأسبوع الماضي، والتي تدور حول: «إجراء زيادات نوعية للرواتب وليست عامة، عبر طرح الزيادة وفقاً لشرائح».

الذرائعية التفاضاً

من المفروغ منه، أن زيادة الرواتب والأجور قد تجاوزت مرحلة الضرورة منذ حين، ولعل الدليل على ذلك لم يعد مقتضراً على واقع الفجوة الكبيرة بين مستويات الأجور ومعدلات الإنفاق على ضرورات الحياة، ولا على المطالب المكررة والمحقة بنتيجة هذا الواقع، من أجل الحصول على هذه الزيادة، بل بالوصول للاعتراف الموارب بهذه الضرورة رسمياً من خلال العروض «الرؤيوية» العديدة والكثيرة للحكومة حولها، والتي يتم ربطها كل مرة بعنوان ذرائعي مختلف، مثل: «تخفيض الأسعار- المزيد من فرص العمل- زيادة الإنتاج- التنمية الشاملة...»، والتي تُفرغ هذا الاعتراف الموارب من محتواه بالنتيجة والمال، فلا زيادة رواتب، ولا تحسين لمستوى المعيشة، بل ما يجري هو المزيد من الاستنزاف للأجور الهزيلة، والمزيد من الإفكار للشرائح الاجتماعية الواسعة، عبر الاستمرار بالسياسات الحكومية نفسها

على هذا المستوى، والمتمثلة بشكل أساس بسياسة تجميد الأجور، ورفع الدعم تبعاً بذريعة تصحيح الأسعار، وتخفيض الإنفاق على الخدمات العامة والصحة والتعليم وغيرها، والتي تؤدي بالنتيجة للمزيد من الإفكار والعوز، وهكذا في حلقة مفرغة قاعها الجوع.

رؤية ليست خارج السياق

بالعودة لرؤية رئيس الحكومة أعلاه، فقد بين: «هناك نواح علمية واقتصادية لأية زيادة للرواتب، وبأن تأمين فرص عمل نوعية وتحريك الإنتاج وخلق التنمية وتعزيز القدرة الشرائية عبر تخفيض الأسعار، هو أفضل بكثير في الوقت الحالي من مسألة زيادة الرواتب». أما عن الشرائح المستهدفة من الزيادة تبعاً، فقد بوبها رئيس الحكومة بالتالي: «الجيش

كان الزيادة ليست ضرورة أو ليست حقاً لكافة أصحاب الأجور بل ربما ينظر إليها وكأنها عبارة عن نوع من الترف الذي سيطل الشرائح المستهدفة

يعني اختلاف بنسب الزيادات بين شريحة وأخرى مثلاً؟

ضرورة أم ترف؟

كأن هذه الرؤية تقول: إن الزيادة ليست ضرورة اقتصادية اجتماعية، كما كأنها ليست حقاً لأصحاب الأجور كافة، بل ربما ينظر إليها وكأنها عبارة عن نوع من الترف الذي سيطل الشرائح المستهدفة تبعاً، فلا مانع من أن تطل شريحة دون أخرى، أو أن تكون متفاوتة نسباً وقيماً. وخلاصة القول: إن النتيجة العملية من الرؤية الحكومية الجديدة أعلاه، ربما لن تكون بأفضل من سابقتها من الرؤى الأخرى، وهي المزيد من التسويف والتأجيل والمماطلة بإقرار الزيادة، وفقاً لما تلميه الضرورات الحياتية والمعيشية لأصحاب الأجور، أي: المزيد من الإفكار والجوع لهذه الشريحة الواسعة.

العري السوري في المرتبة الأولى ومن ثم المعلمين ثم الموظفين في مجال الإنتاج المباشر ثم بقية الشرائح بشكل تدريجي». رئيس الحكومة، وعلى الرغم من الاعتراف بالنواحي العلمية والاقتصادية لأية زيادة في الرواتب، والتي من المفترض أنها توجب الزيادة، إلا أنه لم يخرج عن الربط بعناوين «فرص العمل- الإنتاج- التنمية- تخفيض الأسعار» مع هذه الزيادة من جديد. والملفت في هذه الرؤية حسب رئيس الحكومة، هو: أن كل العناوين السابقة هي أفضل بالنتيجة من زيادة الرواتب بالوقت الحالي، كما أنه في المقابل لم يوضح السبب من هذا النمط من التتابع في الزيادة وفقاً للتشريح أعلاه، كما لم يوضح ما هي المدة الفاصلة افتراضاً بين حصول كل شريحة من هذه الشرائح على الزيادة الموعودة، والأهم، هو: تفسير مفهوم النوعية فيها، فهل ذلك

الاجتماعات منجزة والباقي في المتابعة!



«69 مشروعاً ناقشتها اللجنة الوزارية المكلفة بتنفيذ مشاريع طرطوس بعد عام على عملها»، هكذا ورد العنوان على صفحة رئاسة مجلس الوزراء الرسمية.

■ مالك احمد

وفي مضمون الخبر عن اجتماع اللجنة الوزارية المقام في طرطوس بتاريخ 2018/4/18، لم نقرأ أنه تم الانتهاء من أي من المشاريع التي تم العمل عليها افتراضاً، خلال العام المنصرم في المحافظة.

الإنجازات قيد الإنجاز

بالتفصيل ورد التالي: - تم لحظ تمويل عقدتي الكراجات جنوباً والشيخ صالح العلي شمالاً. - تخصيص 450 شقة خلال العام 2018 لمشروع السكن الشبابي. - رصد التمويل اللازم لتنفيذ جسر وشارع 8 آذار. - تتبع تنفيذ توسيع طريق طرطوس

ودريش. - متابعة المناطق الصناعية الأربع. - متابعة إنشاء سد البلوطة. - متابعة إصلاح الكورنيش المتخرب في بانياس. - متابعة الخارطة السياحية للمحافظة. - متابعة مشروع البطاقة الذكية. - متابعة المقر المؤقت لجامعة طرطوس. - متابعة مشاريع السدات المائية والزراعية، وخاصة زراعة التبغ في القدموس، والبطاطا والفطر الزراعي

إضافات رؤيوية

لقد ورد أيضاً: أن اللجنة ناقشت خطوات دعم أسر الشهداء والجرحى، ومتابعة شؤونهم وعمل المكاتب ومستلزماتها، وقدمت رؤية تطويرية للاستفادة من جميع الإمكانيات والطاقات، وخاصة في جذب مشاريع السياحة والمواقع الأثرية وتكثيف النشاطات فيها، ودراسة دقيقة

لمشاريع ومحطات الصرف الصحي، والطرق والتنمية التي تحدثها، وعدد من المشاريع التنموية والاستثمارية. بقي أن نقول: إن اللجنة أعلاه مشكلة من «وزير النقل- وزير النفط- محافظ طرطوس»، وبأنها سبق وأن عقدت عدة اجتماعات، خلال الفترة الماضية في محافظة طرطوس، وأيضاً لم يرشح عنها ما تم إنجازها من مشاريع وخطط، بل جل ما تم الحديث عنه، هو: بعض المتابعات كما هي حال مما تمخض عنه الاجتماع المشار إليه أعلاه. ولعلنا بهذا الصدد، نذكر بعمل كافة اللجان الوزارية المشكلة من أجل متابعة تنفيذ المشاريع والخطط الحكومية في المحافظات، وبأنه لم يرشح عنها إلا متابعات لما يفترض تنفيذه. فالإنجاز الوحيد المسجل، هو: عقد الاجتماعات الافتتاحية، وكأنها هدف لذاتها وبذاتها! في المقابل فإن المواطنين ما زالوا بانتظار النتائج العملية للخطط الموعودة، بما ينعكس إيجاباً على حياتهم حسب الوعود الحكومية.

رأي مواطن

نورد أخيراً ما كتبه أحد المواطنين على صفحة الحكومة، تعليقاً على خبر اجتماع اللجنة أعلاه: «السكن الشبابي كان من المفترض حسب وعود رئيس اللجنة استلام الدفعة الأولى قبل بداية هذا العام.. وجامعة طرطوس بقيت حلاً.. ومداخل طرطوس لم يتم اكتمالها كما وعدت اللجنة الوزارية.. ولكن مشاريع تزفيت الطرق ماشاء الله الصرف عليها شغال، بحاجة وبلا حاجة، بالمليارات، والواقع يشهد.. وبعض المواقع بين التزفيت والذي يليه أقل من عام، ومع ذلك هناك مواقع متخربة على الأتوستراد عمر تزفيتاً أقل من عامين.. طبعاً ولا ننسى شارع الثورة بطرطوس الذي سموه مشروعاً حيوياً.. وكل ما فيه تخشيه وتزفيت طريق موجود بطبقة 5 سم زفت، ووضعت صورة له في معرض دمشق، وكأنه إنشاء طريق جديد معجزة، أو جسر معلق.. وفوق ذلك ظهرت عيوبه بعد أشهر وكسوء التصريف المطري والميول!!»

اجتمع المانحون الدوليون من أجل مستقبل سورية بدعوة من الاتحاد الأوروبي، وحضور أمريكي وخليجي واسع، طبعاً بوجود الأمم المتحدة. واستغل المانحون الفرصة ليكرروا شروطهم للمساهمة في إعادة الإعمار في سورية، وربطها بتوقيعات سياسية، وبأماكن دون أخرى وفقاً للسيطرة السياسية...

«تلمل»

عن الدفع في بروكسل

دعا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى مؤتمر بروكسل الثاني المسمى «دعم مستقبل سورية والمنطقة» الذي عقد بتاريخ 24-25 من شهر نيسان الحالي. وقد حضره أكثر من 856 وفداً، بينهم 57 دولة، وأكثر من 250 منظمة غير حكومية، منها 15 تعمل في سورية، و72 تعمل في دول الإقليم حيث اللاجئين السوريين.

«تلمل» عن الدفع في بروكسل

في هذا المؤتمر الذي يسمى أيضاً مؤتمر المانحين، تقطع الوعود والتعهدات لتمويل عمل المنظمات الدولية في سورية والإقليم. وقد «حصل السوريون» في هذا العام على وعود بمقدار 4,4 مليار دولار، وأقل من وعود العام الماضي بمقدار 1,6 مليار دولار تقريباً عندما بلغت التعهدات 6 مليار دولار لعام 2017.

طلبت الأمم المتحدة تمويلاً يقارب 8 مليارات دولار للتصدي لعمليات الإغاثة داخل سورية بمقدار 3,5 مليار دولار داخل سورية، وحوالي 5,6 مليار دولار لخطة الاستجابة الإقليمية في تركيا ولبنان والأردن بالدرجة الأولى. من بين كل هذه الحاجات قد تم تأمين 1,2 مليار دولار منها، وتم التعهد بإضافة 4,4 مليارات دولار خلال المؤتمر المذكور.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت: أنها أمنت نصف حاجاتها التمويلية فقط في العام الماضي، للتصدي لحاجات إغاثة اللاجئين. الفارق في هذا العام ليس فقط في تراجع المبالغ الموعودة، ولكن في الجهات الواعدة، وتحديدًا الولايات المتحدة التي لم تقطع في هذا العام أي وعد، أو التزامات بتمويل إغاثة الأزمة السورية، وهي التي مولت حتى نهاية عام 2017 ما مجموعه 7,5 مليار دولار خلال الأزمة بين عامي 2012-2017، وكذلك تراجعت التعهدات البريطانية من 1,75 مليار دولار في 2016 إلى 930 مليون دولار في

2017 وصولاً إلى 630 مليون دولار في 2018. المفوضية الأوروبية قلصت تمويلها كذلك الأمر من 1,79 مليار دولار العام الماضي إلى 690 مليون دولار. وكذلك خفضت ألمانيا التزاماتها من 1,3 مليار دولار في 2017 إلى 1 مليار دولار في 2018.

تراجع التمويل الخليجي كذلك الأمر، فالكويتي على سبيل المثال، وهو واحد من أكبر مصادر التمويل الخليجية، وأحد المساهمين الأساسيين في مؤتمرات المانحين السنوية، تراجع إلى الثلث خلال عامين من 300 مليون دولار إلى 100 مليون دولار.

بينما الملفت هو المبالغ الإضافية التي خصصتها مفوضية الاتحاد الأوروبي لتركيا بمقدار 3,7 مليار دولار. بالإضافة إلى المجموع الكبير من أموال التمويل بالديون والتي تبلغ 21 مليار دولار، وهي بالدرجة الأولى بنكي التنمية وإعادة الإعمار الأوروبي 9,6 مليار دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 7,5 مليار دولار، والبنك الدولي 2,8 مليار دولار. دون أن يتضح على من تترتب التزامات هذا التمويل الإقراضي، ومقابل ماذا؟

يتضح من مؤتمر بروكسل الحالي أن «الحماس الإغاثي» لهذه الدول قد انخفض، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وسيترتب على هذا المزيد من التراجع في أوضاع اللاجئين وحوالي 13 مليون سوري في



وكلما ضاق هذا الأفق نتيجة للتغيرات السياسية، وللتصعيد، كلما فقد «المانحون» حماسهم. والولايات المتحدة التي تقود التصعيد تعلم أنه ما من أفق لمزيد من الأموال على المساعدات، وتحديدًا عبر الأمم المتحدة.

الداخل يحتاجون للمساعدات الإنسانية... رغم أن الوعود والمبالغ في الأعوام السابقة لم تنعكس تحسناً في أوضاع هؤلاء واستجابة جديّة لحاجاتهم. يرتبط هذا الحماس التمويلي بأفق الربح من إعادة الإعمار الذي يرتقبه الغرب وتحديدًا أوروبا،

تراجع تعهدات المانحين الدوليين بين مؤتمري بروكسل 2017 - 2018 - مليون \$

2018	2017	
0	666	الولايات المتحدة
630	960	بريطانيا
4400	6000	المجموع



كل المعارك التي تأخذ طابعاً دولياً، فإن المتورطين في تأزيمها، وإيقادها، والمساهمين في تأزيمها، والخاسرين سياسياً في خواتيمها، يدفعون تعويضات دولية مستحقة للأطراف المتضررة. وبناءً عليه، فإن الغرب والخليج هم أول الملزمين بدفع التعويضات، وإن كانت التعويضات المتعلقة بدعم الإرهاب وتمويله ستتضح مع الوقت، فإن التعويضات المستحقة هي المتعلقة بالحصار المفروض على الشعب السوري، وليس على أطراف سياسية: الحصار الناجم عن العقوبات الغربية، والأطراف العربية الملتزمة بها في الخليج تحديداً.

أي: قبل أن يشترط الغرب للمساهمة في إعادة الإعمار، عليه القوى العالم الصاعد، حيث القدرات العسكرية في المنطقة، ولم تعد في التمويل بانتظار الربح لاحقاً، لأنه أصبح غير مضمون سياسياً، بل تريد تمويلاً من الآخرين تحقق الربح منه. وفي المقابل فإن سورية وإعادة إعمار بنائها التحتية، ونجاح إعادة إعمارها بما يضمن استقرارها السياسي، موضع اهتمام من قوى العالم الصاعد، حيث القدرات التمويلية العالية وتحديداً في الصين. لذلك فإن الشروط الغربية تفقد كل معناها، فلا هم قادرون على التمويل، ولا نحن ملزمون ومحصورون بتمويلهم. وبعيداً عن الظروف الاقتصادية للغرب، فهناك العوامل والمحددات السياسية للسوريين. فكما في

يخسر في سورية، وأكثر من ذلك كلما ساهم الغرب في التصعيد، وتأخر في المساهمة بالعمل الفعال باتجاه الحلول السياسية، كلما تقلصت الفرص التي يمكن أن تتاح له للمشاركة الاستثمارية الجزئية لاحقاً، التي يجب أن تكون مشروطة بدفعه للتعويضات المستحقة تجاه السوريين.

أن يلتزم بدفع التعويضات، لتتاح له المشاركة الاستثمارية لاحقاً. أصبح محسوماً، أن الغرب لن يقود إعمار سورية وستجنب مساهماته التدميرية، ونماذج «إعمار» النيوليبرالية في لبنان، والعراق وأفغانستان والكونغو وغيرها. وذلك لأن مشروعه السياسي للفوضى المستمرة

شروط الغرب... أم شروطنا؟

■ هشام محمود

يضع الغرب شروطاً للمساهمة، وكأن مساهمته ستكون منحة أو مساعدة... ويعتقد أنه بهذا يستطيع التغطية على الحقائق العالمية، التي تقول: أن الغرب وتحديداً أوروبا المنهكة اقتصادياً تتطلع إلى إعادة إعمار سورية كفرصة، للوصول شركاتها إلى مجالات عمل واسعة وبتمويل الآخرين.

تقديرات حاجات التمويل في سورية أصبحت تقارب أو تفوق 400 مليار دولار، وهذا الرقم يقارب حجم ديون اليونان: 350 مليار دولار، الأزمة التي يقف الاتحاد الأوروبي عاجزاً أمام انتشارها. كما أن الولايات المتحدة تبحث عن ممولين لعملياتها

اجتمع المانحون الدوليون من أجل مستقبل سورية بدعوة من الاتحاد الأوروبي، وحضور أمريكي وخليجي واسع، طبعاً بوجود الأمم المتحدة. واستغل المانحون الفرصة ليكرروا شروطهم للمساهمة في إعادة الإعمار في سورية، وربطها بتوقيعات سياسية، وبأماكن دون أخرى وفقاً للسيطرة السياسية...

لا يمكن الوصول إلى تقديرات دقيقة ونهائية عن أوضاع العاملين السوريين الاقتصادية، ولكن الوقائع تفرض نفسها، والأرقام تحاول أن تواكبها وتقدر حجم الكارثة... فالأجر السوري اليوم هو واحد من أقل خمسة أجور عبر العالم، وقوة عمل العامل السوري تباع بسعر ظالم لا يمكن أن يستمر طويلاً...

عمال سورية

هل يعملون - على ماذا يحصلون - ومن يسرقهم؟



العامل... على ماذا يحصل؟

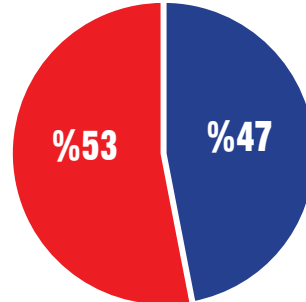
سرقة مباشرة من جهد العامل، بل ومن عمره الوسطي، ومن مستقبل أطفاله. يقارب الأجر الوسطي في سورية اليوم 36 ألف ليرة سورية، بينما تقارب تكاليف المعيشة لأسرة من خمسة أشخاص: 300 ألف ليرة سورية. أي أن الأجر الوسطي يغطي 12% فقط من تكاليف العامل وأسرته التي يعيلها. وبينما ارتفعت تكاليف المعيشة الوسطية من 30 ألف ليرة في 2010 إلى 300 ألف ليرة في 2018، أي عشر مرات، فإن الأجر الوسطي ارتفع من 11 ألف ليرة إلى 36 ألف ليرة أي 3 مرات فقط.

■ فاسيون_مؤشر تكاليف المعيشة_العدد 856

يحصل العامل بطبيعة الحال على الأجر، وهو سعر قوة العمل، والذي ينبغي أن يرتبط بقيمة قوة العمل، أي: بقدرة العامل على تجديد قوة عمله. ما يعني تأمين الحاجات الضرورية لاستمرار هذه القوة وتطويرها، ليس للعامل فقط بل لمن يعيلهم من أفراد أسرته. ودون أن يحقق الأجر هذا الشرط الموضوعي، فإن التأثيرات تمتد لتتطاول معدل العمر الوسطي، ومستوى تغذية وتعليم ورعاية أطفال الأغلبية من أصحاب الأجور، ولكنها تنعكس اقتصادياً أيضاً وبشكل مباشر على أداء العامل في العمل، أي: إنتاجيته وهو الذي يخلق الثروة الجديدة ويدمج الآلات بالمواد، وبدون كفاءة قوة عمله فإن مجمل إنتاجية العملية تتأثر، فالأجور التي تقل عن الحاجات الضرورية، هي

أكثر من نصف القوى العاملة السورية محرومة من حقها بكسب لقمة عيشها

من يعمل ومن لا يعمل؟



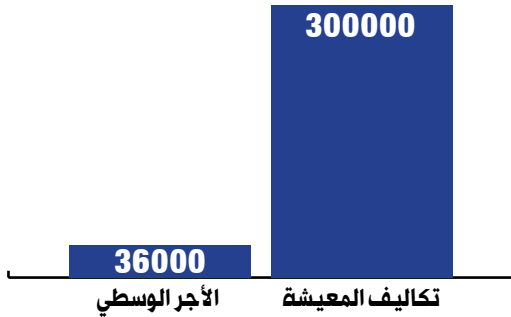
عيشها من خلال الأعمال النظامية. بينما حوالي 17% من القوى العاملة السورية تنتشط في الميدان العسكري. وهؤلاء جزء من حوالي 6.1 مليون من السوريين في عمر العمل ولا يعملون.

■ تقرير البنك الدولي_حزيران 2017

تقدر الدراسات الدولية: أن قرابة 11 مليون سوري موجودون في سورية اليوم هم في عمر العمل، 5.5 مليون منهم جاهزون للعمل، ويعمل منهم فقط 2.6 مليون تقريباً ونسبة 53% منهم عاطلون عن العمل، أي: أن أكثر من نصف القوى العاملة السورية محرومة من حقها بكسب لقمة

فاسيون، وبمناسبة عيد العمال تعيد التذكير ببعض الأرقام والنتائج الاقتصادية التي تدل على وضع الطبقة العاملة في سورية اليوم.

الأجر الوسطي لعامل مقابل الحاجات الوسطية لأسرته - ل.س شهرياً



ما الحل؟

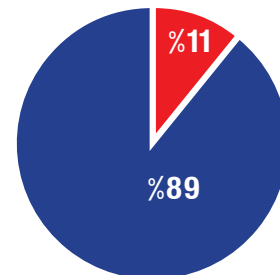
يقترح البعض، أن زيادة الأجور وانخفاض الأسعار ستكون عملية تدريجية تلقائية مع توسع النشاط الاقتصادي، ولكن هؤلاء يتجاهلون حجم الكارثة الإنسانية السورية، ومستوى تدهور الأجور السورية. لكي يحصل العمال على أجر يكفي حاجاتهم الضرورية ينبغي أن يتضاعف الأجر الوسطي 8 مرات، أو أن تنخفض الأسعار بالمقدار ذاته. فإذا ما زاد الناتج قد ترتفع الأجور وتنخفض الأسعار ولكن بوتيرة بطيئة، لأن كل زيادة في الناتج تتطلب حكماً زيادة في عدد العمال المشتغلين، وبالتالي تصبح الزيادة في الأجور موزعة على عدد أكبر. إن انتشار مجمل العمال السوريين من الفقر المطلق الواقعي فيه، حيث أجورهم لا تكفي حاجات غذاء أسرهم، يتطلب حكماً، أن يزداد الناتج والتشغيل، ولكن يتطلب بالضرورة أن تنقل حصة الأرباح، وينتقل جزء هام من الدخل من الأرباح إلى الأجور.

الناتج... من يحصل عليه؟

الأسعار وغيرها. وعملياً يتبين أنه في عام 2016 فإن كتلة الأجور قد بلغت 1360 مليار ليرة، وما يعادل في حينه 2.72 مليار دولار، وهي تعادل نسبة 11% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 89% للأرباح. وحوالي 23 مليار دولار في عام واحد. وإذا ما انخفضت تقديرات الناتج فإن هذه الحصة ممكن أن تكون 15% مقابل 85% للأرباح

ما ينتج عملياً داخل سورية كناتج محلي إجمالي، يتم توزيعه بالمحصلة بين الأرباح والأجور. وقد كان 25% من الناتج السوري البالغ قرابة 60 مليار دولار يوزع للأجور، و75% للأرباح. يحسب هذا التوزيع تقديرياً من خلال عدد العاملين ووسطي الأجور مضافاً إليه بعض جوانب الموازنة التي تخص الأجور، مثل: الرواتب التقاعدية، وتثبيت

توزيع الناتج بين الأجور والأرباح - 2016 - %



الأرباح
الأجور

تتوجه الأنظار العالمية نحو الذهب باعتباره المرشح للتحويل إلى «الملاذ الآمن» وسط العواصف السياسية-الاقتصادية التي تعصف بعالم اليوم وأسواقه... ويربط العديد من المحللين بين مخاوف الحرب التجارية، وبين ارتفاع أسعار الذهب العالمية، ولكن القوى الصاعدة تتعامل مع الذهب باستراتيجية أبعد من رد الفعل على «إجراءات ترامب»...

الذهب أيضاً.. سيشع من الصين

ارتفعت أسعار الذهب منذ الاضطرابات الناجمة عن السلوك السياسي الأمريكي المنهور اقتصادياً، ويتوقع البعض ارتفاع سعر الأونصة العالمية ليصل إلى 1400 دولار من مستوى 1337 تقريباً المسجل بتاريخ 28-4-2018.

ليلي نصر

يرتبط ارتفاع الذهب الحالي بالتوتر الاقتصادي العالمي، وهو يرتبط أكثر بتراجع الدولار عالمياً، وبحرب العملات التي قادتها الأموال الغربية ضد عملات القوى الصاعدة في عام 2014، حيث ارتفعت أسعار الذهب العالمية بنسبة 13% منذ عام 2015 وحتى الآن عندما كان السعر العالمي للأونصة 1175 دولار. إلا أن تصاعد التوجه العالمي نحو الذهب يعود إلى الأزمة المالية العالمية، حيث حصلت الانعكاسة.

القوى الصاعدة

تفتني الذهب منذ 2008

تفقد الصين وروسيا الطلب العالمي على الذهب، عبر توسيع الاحتياطيات الذهبية السيادية. حيث رفعت الصين احتياطياتها من 600 طنناً في عام 2008 إلى 1054 طنناً في عام 2014، ثم رفعت إلى 1842 طنناً خلال السنوات الأربع الماضية، أي: أن الاحتياطي الصيني ازداد خلال عشر سنوات بنسبة: 207%.

وكذلك الأمر فإن روسيا بعد الأزمة المالية العالمية زادت احتياطياتها من الذهب من مستوى 463 طنناً في عام 2008 أيضاً إلى مستوى 1838 طنناً، بعملية زيادة مستمرة وغير متقطعة منذ الأزمة المالية العالمية، وبنسبة زيادة: 296%.

القوى الصاعدة الأخرى زادت احتياطياتها ولكن بنسب متفاوتة وليس بالوتيرة ذاتها، فالهند مثلاً، رفعت احتياطياتها الذهبية في عام 2009 بنسبة 56% من 357 طنناً وصولاً إلى 557 طنناً ثم ثبتته. أما تركيا فلم ترفع احتياطياتها الذهبية مباشرة بعد الأزمة، بل في بداية عام 2011 من مستوى 116 طنناً وصولاً إلى 564.8 طنناً حالياً وبنسبة تزيد على 386%.

الخزان الذهبي للغرب والصين

لا تزال الاحتياطيات الذهبية لبعض دول الغرب ثابتة ولكنها مرتفعة، بالمقارنة مع مثيلاتها المتصاعدة لدى القوى الصاعدة. فالولايات المتحدة تعلن بأن احتياطياتها الذهبية تبلغ 8133 طنناً من الذهب، وهي ثابتة لا تتغير. أما ألمانيا فهي أيضاً تثبت كتلة احتياطياتها الذهبية، والبالغة 3373 طنناً، وبتثبيت الاحتياطي الإيطالي عند 2451 طنناً، أما الاحتياطي الفرنسي فقد تراجع من مستوى 2985 طنناً في عام 2004 إلى المستوى الإيطالي وثبت منذ ذلك الحين عند هذا الحد. وتتبقى احتياطيات اليابان وبريطانيا



86.75%، بينما كانت حصة سوق شانغهاي لا تتعدى 1.38%.

ولكن هذا لا يحسم الأمر لمصلحة سوق لندن تماماً، فعملياً من المتعارف عليه أن سوق لندن هي سوق افتراضية، بينما سوق شانغهاي هي سوق فعلية، يتم فيها الطلب الفعلي على المعدن الثمين، وليس على أوراق أو رموز المعدن كما في حالة لندن. فالسوق الأولى سوق مضاربة، بينما السوق الثانية هي سوق فعلية. ولكن آليات تحديد السعر العالمي تجعل السعر يتحدد في الأولى، حيث تتحرك أموال مضاربة أكثر.

لذلك فإن الصينيين فتحوا سوق شانغهاي التي يسعر فيها الذهب باليوان وليس بالدولار للمستثمرين العالميين، وهذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد دخلوا كمستثمرين كبار في سوق لندن الإلكترونية للذهب، وأصبحت البنوك الصينية الحكومية الثلاثة الكبرى ضمن 13 من البنوك العالمية الكبرى المساهمة بشكل أساسي في سوق لندن. أي: أنهم دخلوا إلى مركز التسعير للتأثير فيه. وتوسعت كذلك الحيازات الصينية لمخازن ذهب غربية كبرى تابعة لروكفلر في نيويورك، ولبنك باركليز في بريطانيا.

سوق لندن مقابل سوق شانغهاي

هناك اعتقاد سائد بأن البنوك المركزية الغربية تكبح توسع سوق الذهب العالمية، أو بشكل أدق تريد أن تعيق اللجوء العالمي إلى توسيع الاحتياطي الذهبي. فالمعدن الثمين ينافس العملات الاحتياطية الرئيسة: الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني التي تصدرها البنوك المركزية الغربية. حيث يهدد الذهب هذه العملات لأنه أهم بديل عالمي حالي عن هذه العملات، ويأتي بعده اليوان. وعملية التحكم الغربي بسوق الذهب العالمية متعددة الأوجه، ولكن جوهرها بسيط ويقوم على احتكار سوق العرض والطلب، وبالتالي التحكم بالتسعير.

فعملياً تتحدد أسعار الذهب العالمية بالدرجة الأولى في أسواق لندن ونيويورك ونيويورك، وتأتي بعدها سوق شانغهاي الحديثة في هذا المجال.

ووفق مجلس الذهب العالمي فإنه في عام 2011 على سبيل المثال: بلغت تجارة الذهب العالمية حوالي 50.4 مليار أونصة، بمقدار يقارب 62.4 تريليون دولار. وقد كانت حصة سوق لندن من هذه السوق الواسعة:

ضاعفت الصين احتياطياتها الذهبية منذ 2008 مرتين

المنخفضة نسبياً، وهي ثابتة أيضاً ولكن عند مستويات 765 طنناً للأولى، و312 طنناً للثانية.

النقطة الهامة هي حصة الذهب من مجمل الاحتياطيات السيادية، فبينما يشكل الذهب نسبة 75% من احتياطيات الولايات المتحدة، و70% في ألمانيا، و67% في إيطاليا. فإن نسبته في الصين لا تتعدى 2.4% من الاحتياطيات الصينية الكبرى. ما يعني أن الجزء الأعظم من الاحتياطي الصيني هو بالعملات والأوراق المالية الغربية، بالإضافة طبعاً إلى عملتها التي أصبحت واحدة من العملات الاحتياطية العالمية. نسبة الذهب من الاحتياطيات في روسيا ترتفع وقد أصبحت 17.7% حالياً، بينما كانت في 2008 لا تتعدى 2.4% أيضاً، ما يعني أن روسيا تخفف بشكل منتظم نسبة احتياطياتها السيادية بالعملات والأوراق المالية الغربية.

ولكن رغم أن الصين تمتلك احتياطياً ذهبياً أقل من أغلب الدول الغربية، إلا أنها بالمقابل تمتلك أكبر خزان ذهبي إجمالي، حيث أن الاحتياطي الإجمالي من الذهب في الصين، والمكون من الإنتاج المحلي والمستوردات، يضع الصين في المرتبة الأولى عالمياً منذ عام 2007، حيث أصبحت الصين المنتج الأكبر للذهب عالمياً، بإنتاج 455 طنناً سنوياً تقريباً، مضافاً إليه الذهب المستورد الذي يبلغ 2-3 أضعاف الإنتاج المحلي. وبالمحصلة فإن الاحتياطي الصيني الإجمالي من المعدن الثمين ارتفع من 4000 طنناً في عام 2000، وصولاً إلى حوالي 21500 طنناً في عام 2018.

يسعى الصينيون إلى ربط الذهب باليوان، وهذا عبر أدوات أساسية، أولاً: حصتهم الكبرى من الطلب الفعلي على الذهب العالمي، وإنتاجهم الكبير منه... ومن ثم تأثيرهم على أسواق تسعير الذهب العالمية، وتطوير سوق شانغهاي التي يباع فيها الذهب فعلياً باليوان. بالإضافة إلى الأداة الهامة المرتبطة بعقود النفط الصينية لشراء النفط مقابل اليوان المربوط بالذهب، والتي تتعزز بقوة الاقتصاد الصيني، وحصته من سوقي النفط والذهب العالميين... وكل هذا لا يفهم فقط كعملية تعزيز للموقع العالمي لليوان فقط، بل هو ضربات كبرى للدولار.

رحمة الطبيعة وبال على الفقيرين



العاصفة المطرية، التي أصابت البلاد نهاية الأسبوع الماضي ومطلع هذا الأسبوع، أثبتت مرة أخرى أن فقراء الحال والمعدمين هم وحدهم من يتلقى الصفعات المتتالية، على حساب معاشهم وأمنهم واستقرارهم، بما فيها تلك التي تأتي من عوامل الطبيعة.

■ عادل إبراهيم

ونستبق بالقول: لسا بوارد الحديث عن الغضب أو الرحمة الإلهية ههنا، بقدر الإشارة إلى انعدام هذه الرحمة على المستوى الرسمي.

لا تعويضات

كثيرة هي الصور ومقاطع الفيديو التي تم تداولها عبر وسائل الإعلام عن العاصفة المطرية الأخيرة، وعلى الرغم من ذلك فهي لم تعكس حجم المأساة الحقيقية التي ألمت بالكثير من المواطنين.

فأحزمة الفقر داخل المدن وبمحيطها كانت الأكثر تضرراً جراء العاصفة المطرية، حيث عايشنا وشاهدنا مخلفاتها وآثارها ونتائجها على الفقيرين المقيمين في هذه المناطق بشكل خاص، اعتباراً من السيول الجارفة التي حملت الطين والصخور من المرتفعات، ودخل جزء منها إلى بيوتهم ليغرقها، مروراً بانفجار شبكات الصرف الصحي فيها، وليس آخراً بالبيوت المتضررة التي أصبحت أكثر تهالكا مما مضى، مع عدم إغفال الكثير من الأضرار على المستوى الحياتي، كضحايا وإصابات، أو الخسائر في الممتلكات، بما في ذلك الكثير من وسائل النقل التي تعتبر مصدر رزق لهؤلاء.

ومع ذلك لم نسمع أية أخبار رسمية عن إمكانية التعويض لهؤلاء الفقيرين عما تكبدوه من خسائر بنتيجة العاصفة وأهوالها، رغم فقرهم وقلة حيلتهم وحاجتهم.

المشكلة أعمق من كونها صرفاً صحياً

ربما يقول قائل: إن هذه العاصفة سلطت الأضواء على مناحي ضعف الخدمات العامة، وخاصة على مستوى شبكات الصرف الصحي، ولعل ذلك صحيح على مستوى الشوارع العامة والأنفاق ومطريات الطرق، وحال الميول والانسيابات، وغيرها من القضايا التفصيلية الأخرى التي لها علاقة مباشرة بتجمع مياه الأمطار وعدم تصريفها بالشكل المناسب، مما يؤدي إلى تشكل السيول الجارفة وبرك المياه التي تتسع لتصبح شبيهة بالبحيرات، وهو ما أعلن عن تنفيذه غير مرة، وخصصت له الاعتمادات وصرفت عليه الكثير من الأموال.

إلا أن القضية تعتبر أكبر وأعمق من ذلك بكثير بالنسبة لمناطق السكن العشوائي وأحزمة الفقر، فهي مرتبطة أصلاً بجمللة المشاكل المترابطة والمتشابكة والمزمنة فيها، اعتباراً من كونها عشوائيات ومناطق مخالفات غير مستوفية لشروط السكن لا من حيث البنية الهندسية وعوامل السلامة والأمان، ولا من حيث البنية الخدمية وخاصة لشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها، ولا من الناحية الصحية، فتلاصق البيوت وتراكبها فوق بعضها وضيق الحارات يجعل من الشمس والهواء شبه غائبين عن غالبية هذه البيوت.

الدولة غائبة

الحديث الرسمي عن هذه المناطق ما

زال مقتصر على ما تجود به الدولة من خدمات لهذه المناطق، بل وبمنطق لا يخلو من «المنية» باعتبارها مناطق مخالفات، وكأنها ظهرت واتسعت بغفلة من الزمن وعن أعين الرسميين، مع الكثير من الإغفال والتغاضي عن الدور المفترض للدولة أصلاً على مستوى خطط السكن والإسكان العامة، وخاصة للشرائح الاجتماعية الفقيرة، والتي كانت وما زالت غائبة.

وعلى الرغم من تسجيل الكثير من الحوادث، مع الكثير من الأضرار في هذه المناطق خلال السنوات الماضية، بنتيجة تراكم عوامل الطبيعة مع ضعف البنية الانشائية والهندسية، إلا أن التعامل الرسمي معها كان مقتصر على الجزئيات دون الغوص بحل المشكلة المتفاقمة والمتزايدة في هذه المناطق بشكل نهائي، على الرغم من كثرة الوعود حولها على مستوى المخططات التنظيمية المزمنة منذ سنين دون أي شكل تنفيذي، بل والأسوأ أن هذه المناطق ما زالت تتسع على مرأى ومسمع المسؤولين، طبعاً مع استمرار التكسب وحصد المزيد من الأرباح في جيوب السماسرة وتجار العقارات في هذه المناطق على حساب الفقيرين واستغلالاً لحاجتهم.

كلمة الفصل للفساد

ويسجل أنه لم يتم استكمال إزالة ما جرفته مياه الأمطار في الشوارع والحارات في تلك المناطق على إثر العاصفة الأخيرة، والأسوأ أن عمليات الترميم الاضطرارية للبيوت والمنازل المتهاكلة فيها أصلاً هي عرضة للكثير من أوجه العرقلة والتعطيل، خاصة على مستوى إدخال بعض مستلزمات

ومواد البناء والترميم اللازمة، حيث يمنع إدخال هذه المواد مهما كانت كمياتها محدودة، علماً أن القائمين على المخالفات من سماسرة وتجار عقارات في هذه المناطق يدخلون احتياجاتهم إليها دون أية عراقيل تذكر، كي يستمروا في استغلالهم لحاجات الناس، مع المزيد من جني الأرباح من جيوب هؤلاء.

فالدولة حاضرة عبر أجهزتها المتعددة عند ضرورات الترميم منعاً من إدخال موادها من قبل المواطنين، بينما تكون تلك الأجهزة غائبة مع الكثير من غض الطرف عما يقوم به ويمارسه التجار والسماسرة عندما يدخلون الإسمنت والحديد والبصص والرمال إليها. وإذا عرف السبب بطل العجب، ففقتوات الفساد المفتوحة، المستترة والمكشوفة، كانت وما زالت لها كلمة الفصل بتلك الممارسات.

المفقيرين هم الضحايا دائماً

وكان النتيجة العملية بالنهاية تقول: أنه كتب على الفقيرين من عباد الله في بلدنا أن يكونوا ضحايا الاستهتار الرسمي، وضحايا لغضب الطبيعة، ناهيك عن أنهم ما زالوا ضحايا الحرب والأزمة، بالإضافة إلى كونهم ضحايا كل أشكال الاستغلال القائم، وخاصة في ظل استمرار السياسات الليبرالية المشجعة على المزيد من حصد الأرباح على حسابهم ومن جيوبهم.

على ذلك وكان لسان حال الحكومة يقول: «كل عنزة معلقة من كرعوبا»، بينما لسان حال المستغلين يقول: «لأن شركرتم لازيدنكم»، أما لسان حال الفقيرين فيقول: «لا نسألكم رد القضاء بل اللطف فيه».

لم نسمع أية أخبار رسمية عن إمكانية التعويض لهؤلاء الفقيرين عما تكبدوه من خسائر بنتيجة العاصفة وأهوالها رغم فقرهم وقلة حيلتهم وحاجتهم

العلم الرسمي و «شبر الماء»



تحت عنوان "انتشار الأخبار الصحيحة والخاطئة على الإنترنت" (أونلاين) نشرت الشهر الماضي ورقة بحثية في مجلة "علوم"، صادرة عن باحثين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا - مختبر الوسائط «ميديا» (المعهد المعترف الأهم عالمياً)، وفيها سؤال مركزي عن الأسباب التي تجعل الأخبار الخاطئة أكثر انتشاراً ووصولاً إلى الجمهور من الأخبار الصحيحة، وما العوامل المرتبطة بالحكم الشخصي والتي تشرح هذا الاختلاف.

حدثت، بل تتعلق في البنية التي تتقبل الخبر صحيحاً كان أم خاطئاً. فالوعي العام المتأثر بأيديولوجيا «الفكر اليومي» «تسطيح حركة المجتمع والتاريخ وحصرها بالحدث نفسه» يصبح عليه أسهل أن يتقبل الحدث، دون البحث أولاً فيمن ينتج الخبر، وبالتالي يصبح الحكم على الخبر انطلاقاً من ارتباطه بتوجه الشخص السياسي، وهو غالباً التوجهات السياسية المساندة في مجتمع ما، فتلقي خبر الهجوم الكيميائي على غوطة دمشق مثلاً وفي كونه مفبركاً أم غير مفبرك، مرتبط بالتوجه السياسي لمن يتلقى الخبر. فمن يريد إثباته يقوم بنشره على أوسع نطاق دون التحقق من صحته، ومن يعرف إمكانية تلفيقه لضرب العملية السياسية مثلاً، سيتحقق أو أقله سيضع نقاط استفهام حول صحته. إذ، السياسي المسيطر الذي يريد التعمية على الواقع، والأيديولوجي الذي يسطح الوعي ويلغي إمكانية تحليل الحدث في قوانينه، هي عوامل أساسية في تفسير ليس فقط انتشار الخبر الخاطئ، بل في انتشار صورة خاطئة عن المجتمع، والتي تم إنتاجها على كامل الكرة الأرضية، بمعونة الملايين من المأجورين والكتبة والصحفيين والإعلاميين والأكاديميين والسياسيين ووسائل الدعاية الجماهيرية، فحكومات بمجملها تكذب. والبحث المذكور أعلاه ليس إلا في سياق حرف الصورة ليصب في غير صالح ما يحاول البحث فيه، ليُغرَقنا بـ «شبر ماء».

سلوك الإنسان «حالته العاطفية وتأثره» له دور في انتشار الأخبار الخاطئة أكثر من الصحيحة.

تغيب السياسي والأيديولوجي
كما أغلب الأبحاث المستندة إلى مناهج البحث والتيارات النظرية السائدة يغيب التحليل الموحد للمجتمع، ويتفكك الواقع إلى جزر معزولة، فالأخبار الخاطئة أولاً لا يمكن تحليلها إلا ضمن سياق الكذب العام الممنهج لتشويه صور الواقع والتعمية والذي تقوم به يومياً آلاف المنصات الإخبارية والأفراد، فتويتر أو فيسبوك أو غيرها من المواقع هي ضمن حالة إعلامية أيديولوجية عامة تغذي بعضها بعضاً، ولا يمكن اكتشاف ديناميكيتها من ذاتها، بل في موقعها الاجتماعي ودورها الوظيفي، وفي علاقتها بباقي الوسائط (التلفزيون مثلاً) من جهة، والسلطة والسياسات القائمة من جهة ثانية. بالتالي فإن كمية الأخبار الخاطئة «الكاذبة» المنتجة هي أكثر من الأخبار الصحيحة منذ البداية، ومن يقدر على بثها أسرع «ربطاً بقول الباحثين عن جودة الخبر أو تقدمه» هو من يملك وسائل الدعاية الجماهيرية، فيكون الخبر على تويتر له ما يوازيه على التلفزيون، وفيسبوك والصحف و... فأهمية الخبر تنبع من موقعه في الحدث اليومي الذي تتم صناعته بشكل شامل، فيكتسب هذا التأثير. هذا السبب السياسي الأساس، يقابله ثانياً: الأيديولوجيا السائدة التي لا تتعلق بالخبر

وتطلب وصول نسبة إعادة إنتاج «بشكل جديد» الخبر الصحيح إلى عمق 10 «عدد مرات تعديل القصة» وقتاً أكثر بـ 20 مرة من وصول الخبر الخاطئ إلى العمق نفسه. وحاجج الكاتبان: أن بنية الشبكة الواسعة لم تشكل دليلاً على هذا الفرق بين الصحيح والخاطئ، فمن نشر الأخبار الخاطئة كان أحدث عهداً على الموقع، ولديه أقل متابعين، وهو بدوره يتابع عدداً أقل من الأشخاص، مقارنة بالأشخاص الذين نشروا أخباراً صحيحة.

السبب الفردي

كالعادة حاول العقل العلمي الرسمي أن يبحث عن السبب في الفردي، فكان التفسير أن الأخبار الخاطئة كانت أحدث عهداً زمنياً من تلك الصحيحة «الأخبار الخاطئة تتعلق بأحداث وقضايا جديدة أكثر من تلك الصحيحة»، وبالتالي كانت «عاملاً جاذباً بسبب مفاجأتها، وكانت أكثر قيمة للمشاركة». وكون الأشخاص غير قادرين دائماً على إدراك زمن الخبر، تم الركون إلى العامل العاطفي المستخرج من الردود على الأخبار المنشورة باستخدام تقنيات الربط ما بين الكلمات وثمان حالات عاطفية «الخوف، الغضب، التوقع، الثقة، المفاجأة، الحزن، الغبطة، والاشمئزاز»، فبين التحليل أن الأخبار الخاطئة كانت مرتبطة بالمفاجأة والاشمئزاز، بينما الأخبار الصحيحة ارتبطت بالغبطة والثقة. بالرغم من عدم وصول الباحثين إلى استنتاجات حول البيانات أعلاه، إلى أن الخلاصة الأساسية هي: إن

محمد المعوش

ركز الباحثان في ذلك على منصة «تويتر»، حيث تم جمع 126 ألف خبر وقصة تم نشرها على الموقع من العام 2006 وحتى 2017 أكثر من 4.5 مليون مرة، من قبل 3 ملايين شخص، وللتفريق بين تلك الصحيحة والخاطئة تم العودة لقاعدة بيانات 6 شركات «مستقلة» خاصة بالتحقق من مصادر المعلومة وصحتها، حيث تقاطعت التصنيفات «صحيح - خاطئ» ما بين الشركات الست على ما نسبته 95 إلى 98 % من البيانات».

الأخبار الخاطئة أسرع وأوسع انتشاراً بينت الدراسة اعتماداً على تقنيات تصنيف النصوص المنشورة وتحليلها إحصائياً، أن الأخبار الخاطئة انتشرت أسرع زمنياً وأبعد مدى «كماً» وعمقاً «إعادة إنتاج القصة» الخبر بأشكال مختلفة» من الأخبار الصحيحة، وكانت الأخبار السياسية هي الأعلى - وصولاً إلى ما نسبته 20 ألف شخص بـ 3 مرات أسرع - مقارنة بالأخبار المرتبطة بالكوارث الطبيعية والإرهاب والعلوم والمعلومات المالية مثلاً، فبينما وصلت الأخبار الصحيحة التي تم تحليلها إلى 10 آلاف شخص، وصلت أعلى 1% من الأخبار الخاطئة إلى حوالي ألف إلى 100 ألف شخص، والأخبار الخاطئة تم إعادة نشرها «تغريدها» Retweeted أكثر، وتطلب وصول الخبر الصحيح لنسبة 1500 شخص وقتاً أكثر بـ 6 مرات من وصول الخبر الخاطئ، إلى النسبة نفسها من الأشخاص،

وجدتها

د. عربوب المصري



إنجلز والبروتينات

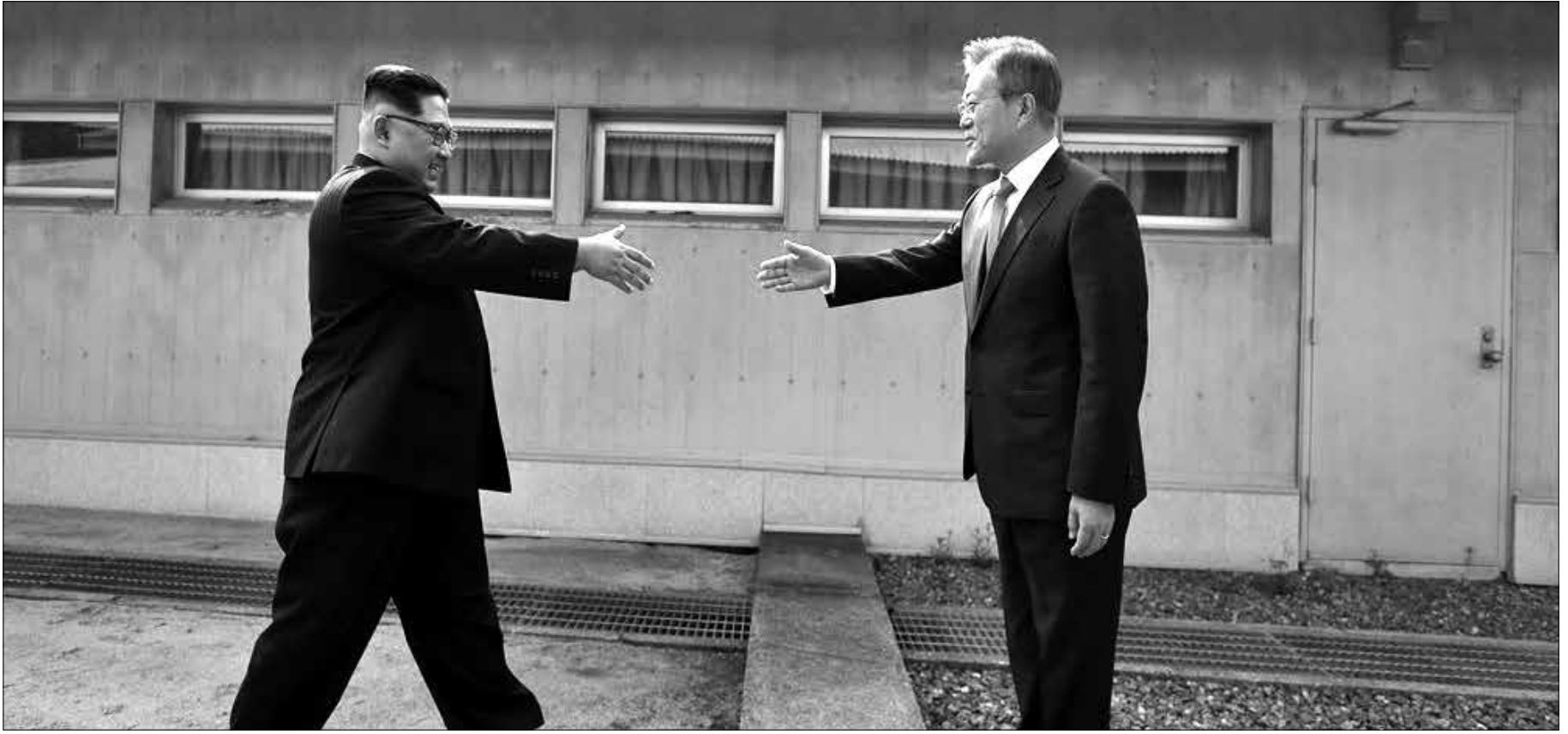
«الحياة هي طريقة وجود أجسام البروتين، والعنصر الأساس الذي يتكون من التبادل الاستقلابي المستمر مع البيئة الطبيعية خارجها». قال فريدريك إنجلز هذه الجملة في تكثيف شديد لطبيعة الحياة. هناك نكتة قديمة حول البستاني الذي رفض استخدام مجرفة جديدة، فقال: «إن المجرفة الذي استخدمها هي أفضل ما لدي على الإطلاق»، على حد قوله: «لقد استبدلت المقبض ثلاث مرات والرأس مرتين». إن الكائنات الحية، مثلها مثل المجرفة، عبارة عن مجموعات متواصلة تتألف من أجزاء منقطعة، فأجسادنا في حالة تغير مستمر. فلا شيء دائم لدينا ككائنات حية.

يفكر علماء نظام الأرض الآن من حيث التطور المتقارب للحياة والكوكب، مدركين أن تطور الحياة قد شكل الكوكب، والتغيرات في بيئة الكوكب شكلت الحياة، ويمكن النظر إليهما معاً كعملية واحدة.

هناك العديد من المشككين الذين رفضوا التدهور الاستقلابي باعتباره مجرد استعارة لغوية، ويدعي آخر: أن ماركس كان مخطئاً لأن عمليات الاستقلاب هي عمليات كيميائية داخل الجسم. يرد الاقتباس من إنجلز في بداية هذه الزاوية على كليهما. الاستقلاب هو سمة أساسية في كل الحياة، وهو دائماً ما يشتمل على تبادل مع العالم خارج الكائن الحي، والتبادلات المرتبطة بشكل وثيق بالدورات البيوجيوكيميائية التي تشكل نظام الأرض بأكمله وتحافظ عليه. لا يمكن للحياة أن تعيش بدون التمثيل الغذائي، ولا يمكن أن توجد عملية الاستقلاب دون تغيير العالم. إن إدراك هذا المبدأ خطوة أساسية أولى نحو فهم العلاقة بين المجتمع وبقية الطبيعة، وأسباب الأزمة البيئية الحالية.

بدأت أولى الخلايا التي ظهرت على الكوكب الجرد على الفور في تغيير العالم، وتغيرت هي نفسها في هذه العملية. لم تكن هناك خطة ولا مصمم: كانت التورات الخمس التي أوجدت وشكلت المجال الحيوي نتائج ملايين السنين من التجارب الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، التي تمت تصنيفها بالانتقاء الطبيعي. إن تاريخ الحياة على الأرض، وبالتالي تاريخ الطرق المتغيرة التي حصلت بها الكائنات الحية، وعملت على معالجة المادة والطاقة وتبادلها. أنتجت أربعة مليارات سنة من التطور المشترك أنواعاً لا حصر لها وشبكات حياة متصلة بالاستقلاب على كل مستوى، من أصغر خلية إلى الكوكب بأكمله.

هل يحل السلام على شبه الجزيرة الكورية!



في يوم الجمعة 27 نيسان الجاري، بدأ الرئيس الكوري الشمالي كيم جونج أون، والرئيس الكوري الجنوبي مون جيه إن، قمتهم التاريخية، بالمصافحة على الخط الفاصل بين البلدين، لتنتهي القمة باتفاق تاريخي بين الكوريتين...

والبدء في التفاوض مع الولايات المتحدة والصين بهذا الشأن. من جهة أخرى، فإن التحضيرات جارية للقاء الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والكوري الشمالي كيم جونج أون، ومن المتوقع أن يعقد في غضون الأسابيع الـ3 أو الـ4 المقبلة.

في أسباب التوافق

وهنا من الطبيعي أن نتساءل عن سبب هذا الانعطاف في الأزمة الكورية نحو الحل، بعد أن شهدت الفترة الماضية غير البعيدة، تصعيداً إعلامياً وسياسياً موجهاً ضد كوريا الديمقراطية وتجاربهما النووية، وصل إلى حد التهديد بتصعيد عسكري وتنشؤات بحرب نووية. فما الجديد اليوم؟

يعتبر الاتفاق الكوري الأخير، انعكاساً واضحاً لميزان القوى المتبدل اليوم، فالحل السلمي والتوافق في شبه الجزيرة الكورية، يعني فشل المحاولات الأمريكية المحمومة لتفجير الوضع في هذه البقعة من العالم. ويعكس بشكل أكثر وضوحاً، أن الجنون والتخبط الأمريكي سواء من خلال الإعلام أو التصريحات السياسية، أمر لا يعول عليه، طالما أن الأزمة الاقتصادية للمنظومة الرأسمالية الغربية ومركزها الأمريكي، هي مستمرة وتتعمق يوماً بعد يوم.

ويعزز الفكرة القائلة: إن مشروع قوى السلم والدول الصاعدة هو أقوى وأكثر قبولاً وصحةً من مشروع الفوضى الأمريكي، وهو بدأ يترسخ كأم واقع، ومن الجدير بالذكر هنا، أن ملامح حل الأزمة الكورية بدأت في عام 2017 عندما اقترحت روسيا والصين خارطة طريق للحل والعودة إلى المفاوضات.

المواقف الدولية

الاتفاق بالعموم لاقي ترحيباً دولياً واسعاً، لكن الموقف الروسي والصيني تميز عن الموقف الغربي. حيث إن روسيا وعلى لسان نائب وزير

■ عليا نجم

اتفقت الكوريتان، في لقاء تاريخي حفل بالكثير من الرمزية بتجاوز عقود من الخلافات، وفي قمة هي الأولى من نوعها منذ 11 عاماً، والمرة الأولى التي يدخل فيها زعيم كوري شمالي أراضي الجنوب، منذ نهاية الحرب الكورية في عام 1953، لينتهي اللقاء ببيان مشترك عبّر عن بدء «عهد جديد» في شبه الجزيرة الكورية.

حول الاتفاق

عهد جديد من السلام، حيث لن تشهد شبه الجزيرة الكورية حرباً بعد الآن... هذا ما جاء في البيان الختامي لقمة الزعيمين الكوريين اللذين أكدا أن الهدف المشترك لبلديهما، هو: تنفيذ عملية نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، بالقول: «أكد الجنوب والشمال أن هدفهما المشترك هو تنفيذ عملية نزع الأسلحة النووية بالكامل من شبه الجزيرة الكورية. واتفق الجنوب والشمال على إجراء خطوات نشطة للتعاون مع المجتمع الدولي في قضية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية».

تضمن الاتفاق أيضاً، هدف تقليص الأسلحة على مراحل من أجل تعزيز الثقة وخفض التوتر العسكري، وأن الكوريتين تعتزمان تحويل اتفاقية الهدنة لعام 1953 إلى معاهدة سلام،

في المستقبل، وهو الأمر الذي تمت الإشارة إليه خلال القمة الكورية. فمن جهة تم التأكيد على أن نزع الأسلحة النووية سيتم قريباً، حيث نقل المتحدث، يون يونغ تشان، عن الزعيم الشمالي قوله: «سنفعل موقع التجارب النووية في أيار القادم، ولضمان الشفافية أمام المجتمع الدولي، نعتزم دعوة خبراء دوليين وصحفيين إلى كوريا الشمالية للتحقق من ذلك». مضيفاً أن «الزعيم كيم أكد أنه لن تكون هناك حاجة لامتلاك أسلحة نووية، إذا أنهت واشنطن حالة الحرب رسمياً، وتعهدت بعدم الاعتداء».

ومن جهة أخرى، اتفقت الكوريتان على تنفيذ مشاريع كانت معلقة، واتخاذ خطوات جادة لربط السكك الحديدية والطرق بين البلدين وتحديثها واستغلالها لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في شبه الجزيرة الكورية، بالتوازي مع الحديث الروسي عن نيته دعم مشاريع البنية التحتية في المنطقة.

والأهم، يبدو أن هذا الاتفاق هو مقدمة لخروج القوات الأمريكية من المنطقة، استكمالاً للتراجع والانسحاب الأمريكي من مناطق عدة وزير الدفاع الأمريكي، ما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، قائلاً: إن الولايات المتحدة مستعدة لأن تبحث مع الحلفاء وكوريا الشمالية سحب قواتها من شبه الجزيرة الكورية، في إطار مفاوضات معاهدة السلام.

يقدم الاتفاق الكوري نموذجاً لحل الصراعات والأزمات سلمياً حول العالم، وهو المنطق الذي سيفرض نفسه في نهاية المطاف على ملفات عدة، يدعمه تبدل موازين القوى والواقع الجديد في العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يتطلب من القوى المحلية والإقليمية ضرورة التقاط الظرف التاريخي الجديد، والاستفادة من الظرف الدولي الناشئ لحل قضاياها الداخلية، بما يضمن أمنها ووحدة أراضيها.

الخارجية الروسي، إيفغور مورغولوف، أكدت على ضرورة الاستمرار بالمفاوضات السداسية لتسوية الوضع في شبه الجزيرة الكورية، باعتبار أن السداسية إطار مؤسسي لا بديل عنه لتعزيز الجهود الجماعية الفعالة في هذا الإطار، وقال مورغولوف: «إن روسيا تشعر بالرضا لكون عملية التسوية في شبه الجزيرة الكورية تتماشى مع خارطة الطريق التي اقترحتها روسيا قبل نحو عام ودعمتها الصين»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن روسيا مستعدة لدفع مشاريع ثلاثية بمشاركة الكوريتين، بالقول: «نعتزم استئناف العمل على إحياء التعاون الثلاثي المشترك بين موسكو وبيونغ يانغ وسيشول للقيام بمشاريع اقتصادية بين الكوريتين، بما في ذلك مشاريع تتعلق بالبنية التحتية». كذلك الأمر بالنسبة للصين، التي أكدت أن الاتفاق سيعطي زخماً للعملية السياسية في شبه الجزيرة.

بالقابل، فإن الموقف الغربي، وتحديداً الموقف البريطاني وحلف «الناتو»، تمثل بالدعوة إلى إبقاء العقوبات المفروضة على بيونغ يانغ. حيث أشار وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، إلى أن الوثيقة الصادرة عن القمة «ليست النهائية»، وأن بريطانيا لا تزال ملتزمة بتطبيق العقوبات حتى تنفذ كوريا الشمالية التزاماتها بشأن وقف إطلاق الصواريخ.

وهنا يبدو واضحاً الاختلاف بين سياسة الغرب بالتعامل مع الأزمات، من خلال الضغط والحصار، بما يدفع باتجاه مزيد من التوتر، مقابل سياسة الصين وروسيا القائمة على تقديم الدعم والتطوير بما يدعم السلم والاستقرار.

سلم واستقرار

في هذا الإطار، يحمل الاتفاق آفاق تنمية وسلام تنتظر شبه الجزيرة الكورية، كما أن الحديث لا يخلو عن إمكانية إعادة توحيد الكوريتين

يعتبر الاتفاق
الكوري انعكاساً
واضحاً لميزان
القوى المتبدل
اليوم ويعني
فشل المحاولات
الأمريكية
المحمومة
لتفجير الوضع
في هذه البقعة
من العالم

أرمينيا: نسخة أخرى للثورة المضادة؟



تجري منذ الثالث عشر من شهر نيسان الماضي مجموعة من الاحتجاجات في العاصمة الأرمينية يريفان ضد ما يسميه المتظاهرون الفساد والإدارة الفاشلة لقيادة البلاد، نتج عنها تقديم رئيس الوزراء، سيرج سركسيان، استقالته، وذلك بعد أحد عشر يوماً من التظاهرات.

■ روج محمد

وإذا افترضنا أن هذه الاحتجاجات تحمل الكثير من المطالب المحقة، فإنه كما العادة، وكمثل الكثير من الاحتجاجات في مختلف أنحاء العالم، ستعرض تلك المطالب المحقة للمحتجين إلى محاولات التحريف وإعادة التوجيه بما يخدم تلك الجهات التي تقوم بهذه العملية. فما الذي جرى هناك؟ وما هي سمات أرمينيا الخاصة التي يمكن أن تدفع الأمور نحو منحى خاص بها؟ إن هذه الأسئلة المطروحة لا بد أنها تحتاج إلى إجراء بحوث للإجابة عنها وتدقيقها، لكننا سنقوم هنا بمحاولة تغطية الإجابات من مختلف جوانب الموضوع قد الإمكان.

في وقائع الأحداث

يوجد في أرمينيا أحزاب رئيسية عدة تم تأسيسها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، أبرزها، هو: الحزب «الجمهوري» الحاكم، أي: حزب رئيس الوزراء سركسيان المستقل في الرابع والعشرين من شهر نيسان الجاري، والذي حصل على نسبة 49% في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام 2017، يليه حزب «أرمينيا المزدهرة»، الذي يقوده رجل أعمال، والحاصل على نسبة تقارب 27.5% من الأصوات، بالإضافة إلى حزب «الطاشناق» الحليف للحزب الحاكم، والعضو في الاشتراكية الدولية بنسبة 6% في

البرلمان، وأخيراً حزب «بيلك» الذي حصل على نسبة 7% ويقوده من يدعي أنه «قائد» الاحتجاجات «الشعبية» الأخيرة وهو نيكول باشنيان. منذ بداية الحركة الاحتجاجية كانت هناك محاولات أمنية لقمعها، وهي: العقلية والأسلوب الذي عادة ما يدفع مثل تلك الأمور إلى مزيد من التآزم، ولكن يبدو أن الأجهزة الأمنية الأرمينية كان لها من العقل ما يكفي، بحيث لم تكن هناك الكثير من حالات الإصابات أو الوفاة نتيجة الاشتباكات التي كانت تحدث. وفي الرابع والعشرين من نيسان قدم رئيس الوزراء سركسيان استقالته، والتي يمكن اعتبارها حركة حكيمة، وكلف نائبه كارين كارابيتيان بتسيير الأعمال، محاولاً الركون إلى طائفة الحوار مع المعارضة، ولكن اللقاءات لم تحدث لأسباب لم يتم ذكرها حتى في الإعلام.

ورغم الاستقالة انطلقت يوم الأحد 29 نيسان جولة جديدة من الاحتجاجات، حيث أغلق المتظاهرون الطرق المؤدية إلى ساحة الجمهورية، معترزين السير اتجاه عدة جامعات وإنهاء المظاهرة في ساحة «فرنسا» ليلقي زعيم المعارضة خطاباً هناك.

الخصوصية الأرمينية

إن جميع الحركات الاحتجاجية التي تجري هنا وهناك، لها من القواسم المشتركة ما يكفي للاعتقاد بأنها محقة وشرعية، وهذه القواسم المشتركة تدفعنا للاعتقاد بأن المصدر الأساس هو واحد، يتمثل بتردي أحوال الشعوب إلى تلك الدرجة التي تدفعها إلى القيام بما حدث، دون أن ننسى محاولات الركوب والتحويل التي تتعرض لها هذه الحركات.

ما يجري في
أرمينيا اليوم
لا ينفصل عن
المحاولات
الغربية بخلق
بؤر توتر جديدة
وتأجيج القديم
منها تحديداً على
تخوم روسيا
والصين

الناطقة بالعربية، حيث يدعو الرجل صراحةً إلى انضمام أرمينيا للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إن أمكن، ذلك بالإضافة إلى المطالبة بخروج بلاده من التحالف الأوراسي، ورفع شعارات ليبرالية.

ثانياً: إنه لمن الصعب بالنسبة للقوى الغربية تحقيق انتصارات سياسية أولية، أو حتى إعلامية ربما، كذلك التي حصلت في أوكرانيا نظراً للموروث السوفييتي في أرمينيا، بالإضافة إلى عوامل قومية ودينية تربط الأرمن بروسيا منذ أيام القيصرية.

ثالثاً: يبدو أن القوى السياسية الأرمينية، والشعب الأرميني عموماً، قد تعلم من التجارب التي حصلت مؤخراً في كل من أوكرانيا وسوريا وليبيا والعراق، أي: إن الوعي السياسي الإقليمي الجمعي ربما وصل إلى درجة من النضج باتت معه اللاعيب الغربية الإعلامية السياسية غير مجدية.

وعليه يمكن القول: إن ما يجري في أرمينيا اليوم يبدو أنه لا ينفصل عن المحاولات الغربية بخلق بؤر توتر جديدة وتأجيج القديم منها، تحديدًا على تخوم روسيا والصين، في محاولات لإعاقة تطور منافسي الغرب، ولكن الوقائع تقول: إن هذا المنطق أثبت فشله، وكان آخر مثال على ذلك، هو: الاتفاق الذي حصل بين الكوريتين.

كما أن لكل دولة بعض الخصوصية التي تدفع بالأمور اتجاه منحى خاص بها ووحيد لا يتكرر، إلا في ذلك البلد بناءً على مجموعة من الخصائص وجملة من الظروف المحيطة به، وهذا المنطق ينطبق على أرمينيا أيضاً حيث يمكن إيجاز الخصوصية الأرمينية بما يلي:

أولاً: موقعها القائم على تخوم روسيا، العدو الأول حسب العقيدة العسكرية الأمريكية.

ثانياً: كانت دولة في الاتحاد السوفييتي، بالتالي كانت تملك إرثاً سوفييتياً غنياً، ولا سيما من ناحية التعامل مع الثورات الملونة.

ثالثاً: خصوصية الأرمنيين وتجاربهم المريرة في التعامل مع الأزمات ودول الجوار.

في تقييم الحالة

بناءً على ما جرى مؤخراً، واستناداً إلى التوازن الدولي الجديد، الذي تترجع فيه الولايات المتحدة، وسمات أرمينيا الخاصة يمكن التأكيد على ما يلي: أولاً: إن أي شخص مطلع، ولو بشكل بسيط، على برنامج زعيم المعارضة المدعو، نيكول باشنيان، سيفهم دون أي تحليل لماذا كل هذا الدعم الإعلامي له، وتقديمه على أنه بطل هوليوودي من قبل وسائل الإعلام الغربية والغربية

يبدو أن ميزان القوى الدولي وصل إلى تلك الدرجة التي أصبحت فيها الطرق الكلاسيكية الإعلامية والسياسية والاستخباراتية غير مجدية، وذلك نظراً لسببين: يتمثل الأول في: ارتفاع منسوب الوعي الجمعي للشعوب بعد التجارب المريرة خلال العقود الثلاثة الماضية، ويتجسد الثاني: بتجذر الميزان الدولي الجديد الذي يفتح خيارات أخرى لشعوب تلك البلدان وحكوماتها، وعليه فإن الفرصة متاحة أمام الشعب الأرميني بالاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى، للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر.

الصورة عالمياً



• تعهد الرئيس الصيني شي جينبينغ ورئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي، فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين والتعاون الاقتصادي والأمني، في ختام قمة «غير رسمية» دامت يومين.



• أعلن مساعد الرئيس الأذربيجاني، علي حسانوف، أن بلاده لن تنضم إلى حملات الغرب ضد روسيا وإيران وتركيا، ولا تسمح باستغلال أراضيها ضد أي بلد، رغم الضغوط الغربية.



• وصلت أنجيلا ميركل إلى واشنطن في ثاني زيارة لها منذ تولي ترامب، ويتوقع أن تركز على ضرورة الحد من العقوبات على روسيا بسبب انعكاساتها السلبية على أوروبا.



• اتفق مسؤولون أمنيون في روسيا وإيران وباكستان على عقد مؤتمر أمني مشترك بحضور الدول الآسيوية، وحددوا ألياته، وأعربوا عن قلقهم إزاء إجراءات واشنطن الرامية إلى زعزعة استقرار المنطقة.



• أعلن قائد مشاة البحرية الأمريكية روبرت نيليز: أن قوات الانتشار المتقدم التابعة للمارينز، والتي كان يعتقد أنها في أمان على مدى عقود، باتت في وضع ضعيف الآن.



• أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الأمن الدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية، كريستوفر فورد: أن واشنطن حريصة على عدم إغلاق قنوات الاتصال مع روسيا وتامل باستئناف الحوار معها.

اغتيال العقول المقاومة

يستوجب ردع «الموساد»



استقبلت فلسطين والعالم بالأم، خبر اغتيال العالم الفلسطيني الدكتور فادي البطش في العاصمة الماليزية كوالالمبور، تعيد هذه العملية للأذهان عمليات الاغتيال التي نفذها الموساد «الإسرائيلي» بحق العقول المقاومة على امتداد العالم.

رامي ابو زبيدة

لم تنقطع عمليات اغتيال العلماء والأكاديميين العرب طيلة العقود الماضية، وقد رصد الكيان الصهيوني لتلك العمليات أجهزة ومعدات ومتخصصين وأموالاً، لإدراكه أنها جزء من الحرب الدائمة والمفتوحة في إستراتيجيته المعلنه والمستترة، ناهيك عن كونها جزءاً من الحرب النفسية ضد المقاومة، سواء بمحاولة إضعافها وجعل الشك يتسرب إلى صفوفها، أو بالتخلص من العلماء أو منع أصحاب العقول من السير في الطريق نفسه حتى لا يلاقوا المصير نفسه.

استهداف المقاومة

لم يكشف عن الجهة المنفذة لاغتيال البطش بعد، إلا أن بصمات التنفيذ وطبيعة الشخصية المستهدفة، تشير إلى اتهام جهاز «الموساد»، لتضاف إلى قائمة من انتهاكاته في العديد من الدول، دون أن تلتفت إلى انتهاك سيادتها، فهي تحظى بغطاء دولي، تقابله مواقف إدانة خجولة، لا تتجاوز حد الشجب والإدانة من الدول المستهدفة.

موشي ديان قال يوماً «إذا امتلك العرب أية كمية من الذرة، فإن جنونهم لن يرددهم عن المغامرة»، واستعداداً لذلك أنشأت دولة العدو شعبتين، الأولى: تابعة «للجيش الإسرائيلي»، والأخرى: تنتمي إلى الموساد «مخابرات الاحتلال الإسرائيلي»، لغرض جمع المعلومات وتقصي الحقائق ومتابعة نشاط

العلماء العرب، المختصين بالذرة والعلوم النادرة في جميع أنحاء العالم، كما أضفت حكومة الاحتلال على الاغتيالات الطابع المؤسسي، وكانت رئيسة وزراء الحكومة السابقة غولدا مائير قد استحدثت جهازاً خاصاً بعمليات الاغتيال أطلق عليه «المجموعة إكس»، وألحقت به وحدة مختصة بالاغتيالات من جهاز الموساد.

وهكذا ظل الكيان الصهيوني يسعى لإحباط أية محاولة لامتلاك المقاومة للخبرات العلمية والتكنولوجية، وعرقلة مساعيها للحصول على وسائل ترد فيها على عدوان وجرائم الاحتلال، الذي يحرص على تكريس تقدمه العسكري والتكنولوجي على حساب المقاومة.

خوف الكيان

بالنسبة لدولة العدو فإن للاغتيال أهدافاً مركبة، فمنذ نشأة الدولة لم تتوقف عن سياسة الاغتيالات، ويحفل تاريخ الكيان الصهيوني بملاحقة واغتيال شخصيات عربية وفلسطينية، فقد تعرض عدد من العلماء للاغتيال، لأنها لا تريد للعرب التقدم أو الازدهار علمياً، بالإضافة إلى بعض الكتاب والأدباء الذين لم يسلموا من القتل بسبب معاداتهم لـ «إسرائيل» وأمريكا.

يهدف الاحتلال من وراء اغتيال العقول المقاومة ممن تخصصوا في مجالات من شأنها تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي للمقاومة الفلسطينية، إلى جملة من الأهداف، من بينها: تحديث الحروب المقبلة التي تواجه العدو، حيث يهدف الاحتلال من

خلال استهداف العقول المقاومة إلى تحسين قدراته ومكانته في حال دخوله أية حروب مستقبلية مع المقاومة، وفي هذا الإطار جاءت عملية اغتيال المهندس «محمد الزواري» التونسي الخبير في تصميم الطائرات بدون طيار في كانون الأول 2016، بمدينة صفاقس التونسية وتورط المخابرات «الإسرائيلية» في الحادث.

وقد ارتبطت هذه العملية برغبة الكيان الصهيوني في تحسين مكانته في أية حرب مستقبلية ضد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك بعد أن تغيرت القدرات القتالية والميدانية للمقاومة بشكل واضح منذ أن شرع «القسام» بالتزود بالطائرات من دون طيار، التي كان الزواري أحد المسؤولين عن تطويرها لصالح «القسام»، حيث إن الطائرات من دون طيار باتت مركباً أساسياً من مركبات القوة العسكرية للمقاومة في غزة وأحد مصادر التهديد الجدية للكيان الصهيوني.

بالإضافة إلى هدف الحفاظ على التفوق النوعي العسكري، حيث قام الكيان الصهيوني بمحاولات عديدة بهدف القضاء على أية مشروعات في المنطقة تسعى لاستخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا العسكرية، من أجل انفراد الكيان الصهيوني بقدرات عسكرية تمنحه تفوقاً نوعياً عسكرياً واستراتيجياً.

الخلاصة استهداف الكيان الصهيوني للعقول المقاومة على مدار التاريخ يأتي ضمن استراتيجية تتركز على

مجموعة من السياسات والأدوات الخاصة باغتيال العقول المقاومة سواء بطريق مباشر، أو غير مباشر، هذه الإجراءات تم استخدامها للحفاظ على تفوق الكيان في شتى المجالات، ومن الواضح أن هنالك تركيزاً «إسرائيلياً» على العقول المقاومة التي تسهم في تطوير قدرات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إذن سوف يبقى الكيان الصهيوني يخطط ويسعى للوصول إلى العقول المقاومة، وهنا ينبغي على المقاومة حتى تستمر في بناء وتطوير برامج ووسائل المقاومة أن يكون لديها القوة الرادعة التي يحسب لها «الموساد» ألف حساب حين يفكر أن تمتد يده إلى أي عالم من علماء المقاومة، وألا يستسهل القتل أكثر فأكثر لدرجة الوصول إلى القتل لمجرد التفكير بالعمل مع المقاومة.

ولعلنا هنا نستذكر «الأمير الأحمر» حسن سلامة الذي تولى قيادة العمليات الخاصة ضد مخابرات الاحتلال في العالم من لبنان عام 1970، ولاحق موساد الاحتلال الصهيوني، واغتال عدداً من ضباط المخابرات حول العالم، وكشف عدداً آخر من عملاء الاحتلال في الوطن العربي وخاصة في لبنان، لعله حان الوقت ليكون للمقاومة الذراع القادر على ردع موساد الاحتلال، وبظني لن تعجز المقاومة الفلسطينية عن ذلك، وتلقين الاحتلال دروساً قوية في حرب الأدمغة الدائرة مع المقاومة.

التكامل الاقتصادي الصيني



السلام»، وهو ما يدعو المعهد «تقييم اتجاه المؤشر Trend indicator value». تشكل الصادرات العسكرية من روسيا إلى الصين حوالي 32% من كامل الصادرات، وهي تساوي قرابة 97% من الواردات العسكرية للصين، وحوالي 56% من الصادرات العسكرية الكلية لروسيا. انخفضت نسبة هذه الصادرات منذ عام 2005، لتقلّ عن مليار دولار في 2009، وتصل إلى 643 مليون دولار في 2016. وهناك مجال تكامل آخر يأتي بعد تدفقات العمالة والتجارة: إنّه الاستثمار، وخاصة «الاستثمار الأجنبي المباشر FDI». لم يكن لهذا النوع من الاستثمار مكانة كبيرة بين البلدين في التسعينيات، حيث كان كلا البلدين من متلقي الاستثمارات الخارجية المباشرة. علاوة على ذلك، ساهمت السمات الثقافية والسياسية في تضائل كميته. لكنّ هذا تغير في الأعوام الأخيرة تبعاً للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الموجه نحو الخارج، ومن ضمنه إلى روسيا. إن المصالح الرئيسة للصين هي في مشاريع الموارد الطبيعية، مع نوايا بتصدير البضائع إلى بلدها الأم.

تعاون وتكامل

أدى انخفاض الشكوك المتبادلة بين البلدين إلى ضعف معارضة تصدير الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة إلى الصين داخل روسيا. وإن استمر الانفتاح بالتعمق، فعلى توقع تكامل أكبر، وخاصة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر قطع التكامل الصيني- الروسي شوطاً طويلاً منذ إعادة فتح الحدود عام 1989، لكن هناك إمكانية للمزيد من التجارة والاستثمار الدولي. ولهذا فإن استمرار اتجاه التعاون الذي تتسم به علاقات بكين بموسكو، فستقود أساسيات الاقتصاد، التكامل بشكل أعمق وأوسع. إن أفاق هجرة اليد العاملة متواضعة ما لم تغير التطورات الهامة وغير المتوقعة الجاذبية النسبية لفرص العمل عبر الحدود. وفي حين أنّ الميزة الروسية في مجال الموارد الطبيعية سوف تبقى قائمة بالمقارنة مع الصين، فإنّ الميزة الروسية في المنتجات عالية التقنية قد نقصت مع رفع الصين لسوية

الإمكانات الاقتصادية، التي يمكن للحدود أن تدعمها، في تدفق منتجات الموارد الطبيعية من سيبيريا وأقصى شرق روسيا إلى الصين، وغالباً في تدفق العمال الصينيين إلى روسيا. ومن السمات الهامة للمناطق الحدودية، الاختلاف في الكثافة السكانية بين الجانبين: فالكثافة على الجانب الصيني تبلغ ما بين عشرين إلى أربعين ضعف تلك على الجانب الروسي، ويعود ذلك بشكل جزئي لهجرة المواطنين الروس إلى المناطق الغربية خلال العقد الأول من التحول الاقتصادي، فتركوا إقليمهم ليصبح قليل السكان بالمقارنة مع ما كان عليه في أواخر الحقبة السوفيتية. كما أنّ هناك حركة عمالة من مناطق الصين الشمالية إلى المناطق الحدودية الروسية وأبعد إلى الشمال، لكنّها حركة متواضعة. تلعب السياسة والثقافة دوراً هاماً في تدفقات العمالة عبر الحدود، ولكن التوتر التاريخي بين البلدين منع مصدر التكامل هذا من التطور سابقاً.

روسيا غنية بالموارد الطبيعية، والصين مستهلك نهم لها. هذه هي السمة الغالبة لعلاقتها الاقتصادية. منتجات الغابات مهمة في التجارة، والصين تستورد منتجات زراعية من المناطق الصينية القريبة من حدودها، مثل: فول الصويا الذي يزرع في أمور أوبلاست. لكنّ صادرات الطاقة الروسية إلى الصين «النكح المكر والخام والغاز الطبيعي والكهرباء» تهيمن على علاقتها التجارية. كان يتم إيصال البنزول في الأعوام الأولى عبر سكة الحديد، لكن بنت روسيا مؤخراً خط أنابيب في الشرق لإيصال النفط الخام والغاز الطبيعي. ستبقى تجارة الطاقة هي السمة الأساسية للعلاقات الاقتصادية الصينية- الروسية على ما يبدو في المستقبل المنظور. تقدم روسيا للصين كذلك شروطاً ملائمة على فئات محددة من المصنوعات فائقة التقنية، مثل: العربات والمعدات العسكرية. تمّ أثناء العقد الأول من الانتقال الاقتصادي الضغط على الصناعات العسكرية الروسية بشكل كبير، وبدأت عقبها تبحث عن فرص مبيعات أخرى. فأصبحت الصين مستورداً ضخماً للمعدات العسكرية الروسية، مع قيمة سنوية تصل إلى مليارات الدولارات. ومؤشر القيمة هذه قد طوره «معهد ستوكهولم لأبحاث

يؤلّد سلوك القوى الكبرى عادةً اهتماماً كبيراً، وعودة ظهور الصين على المسرح العالمي، بدايةً كقوة اقتصادية على مستوى التجارة الدولية، والآن - في ظلّ قيادة شي جين بينغ- بوصفها منافساً على صعيد التأثير الجيوسياسي، هو مثال ساطع على ذلك. من جهة أخرى، قد لا تكون روسيا على قدم المساواة مع الصين فيما يتعلق بالنقل الاقتصادي، لكن مع ذلك، هي تملك اقتصاداً كبيراً يدعمه نفوذ عسكري كبير، وتأثير هائل على أسواق الطاقة العالمية. ورغم أنّ قدرة موسكو على ممارسة نفوذها قد تضاعف بالمقارنة مع الحقبة السوفيتية، إلا أنّ روسيا تبقى قوة فائقة الأهمية في الشؤون العالمية.

■ بقلم: ريتشارد لوتسيك - يوهوي تحرير: واعداد: عروة درويش

بنيّة تحتية في العصر الصناعي تصل البلدين. لكنّ التجارة العابرة للحدود بين البلدين ضعفت مع إجبار الأزمات السياسية في كلتا الإمبراطوريتين على تحويل التركيز عنها، إضافة إلى أنّ المساحات الهائلة التي تفصل المركزين الصناعيين المأهولين بالسكان قد وضع عائقاً للاتصالات الاقتصادية. وقد منحت الثورة الشيوعية في الصين دفعا سياسياً نتج عنه فترة قصيرة، ولكن نشطة جداً، من التعاون الاقتصادي بين النظامين في ظلّ قيادة ستالين وماو. أرسلت موسكو المختصين إلى الصين للعمل مع الحكومة الجديدة، وتمّ إرسال عدد هائل من الصينيين إلى الجامعات والمعاهد الروسية حيث تمّ تدريبهم في العلوم والهندسة وتقنيات الإدارة الحديثة لتشغيل وقيادة الاقتصاد.

قاد التوتر بين البلدين فيما بعد ماو إلى قطع العلاقات بالانحداد السوفيتي. تمّ على إثره استدعاء الطواقم الهائلة من المواطنين السوفييت العاملين في الصين إلى روسيا، ليتركوا خلفهم عدداً هائلاً من المشاريع الصناعية في حالة إتمام جزئي، ومن ضمن هذه المشاريع برنامج الأسلحة النووية الصيني. أغلقت الحدود بين الصين وروسيا، وطمست معالم التبادلات الاقتصادية. وتمتّ عسكرية معظم الحدود، وحدثت مناوشات صغيرة على طول نهر أمور.

لاحقاً، ومع التحول الاقتصادي في كلا البلدين، تمّ حلّ النزاعات الحدودية والتخفيف من التوترات العسكرية، واستجابت الحدود بتدفقات تجارية جديدة. لكن العهود الماضية لم تشهد إلا استثمارات دولية صغيرة نسبياً بين البلدين ومعها تدفقات عمالة متواضعة جداً.

أساسيات اقتصادية

تتشارك الصين وروسيا حدوداً شاسعة ممتدة من كوريا الشمالية إلى منغوليا. وتكمن

في هذا السياق، من البدهي أن نتوقع قسماً وافراً من الاهتمام الذي يتم إيلاؤه للتكامل المتنامي بين الاقتصادين الروسي والصيني، لكننا في الحقيقة لا نرى مثل هذا الاهتمام حالياً. هل يغفل صحفيو العالم ودبلوماسيوه وأكاديميوه عن شيء ما؟ أم أنّ التكامل الاقتصادي بين الصين وروسيا هو أقل أهمية في الشؤون العالمية من الثقل الذي يعطونه لأنفسهم؟ تشير النظرة بعيدة المدى للأساسيات الاقتصادية إلى تكامل اقتصادي محتمل يمكن أن يؤدي إلى تحالف تجاري وسياسي قوي بين الدولتين.

جذور تاريخية

عندما توسعت الإمبراطورية الروسية شرقاً في القرن السابع عشر، كان من المحتم اتصالتها بالإمبراطورية الصينية. لم يكن التكامل الاقتصادي بينهما هو هدف أي من الإمبراطوريتين، لكن تطورت اتفاقيات تجارية متواضعة بين البلدين، وقد ساعدها تحديد علاقات البلدين وأقاليمهما في معاهدة «نيرتشينسك» عام 1689. وبما أنّ المصالح الروسية كانت في المنطقة الشمالية من آسيا، تماماً فوق منطقة الإمبراطورية الصينية، فقد كانت العلاقات سلمية، مع إبقاء مخاوف كل طرف من الطموحات العسكرية والإقليمية للآخر.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية الروسية من بين القوى الأوروبية التي استغلت ظروف ضعف الدولة الصينية، فاحتلت منطقة في منشوريا تشمل مدينة هاربين، حيث لا يزال بإمكان المرء إيجاد دلائل على الاحتلال الروسي. وقد مثل إتمام خطّ الحديد العابر لسيبيريا أول

الروسي: مزايا وعثرات وآفاق



قال تشين يورونغ، الخبير من معهد الصين للدراسات الدولية: «إن البلدان الأخرى هي أقل قدرة على التنافس نسبياً من الصين، سواء من ناحية العلاقات الروسية-الصينية القوية، أو من ناحية قوة الصين الاقتصادية وقدرتها الاستهلاكية».

لكن لي يونغهي، الباحث في مركز الدراسات الروسية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، لا يوافق على هذا التفوق الذي تم منحه للصين: «إن روسيا في حقيقة الأمر تمنع الاستثمار الصيني من أن يصبح أوليغارشية-أقلوية في منطقة أقصى شرق روسيا، وذلك عبر الاحتفاظ بالمزيد من الفرص لبلدان آسيا الأخرى كاليابان وكوريا الجنوبية، وعبر تقييم إمكانات الصين واليابان لخدمة المصالح الروسية، وذلك من أجل تعظيم نفعها من المنافسة».

ووفقاً لما ورد في وسيلة الإعلام المملوكة للدولة الروسية «سبوتنيك»، فقد أعلنت وزارة تنمية أقصى شرق روسيا في تشرين الثاني 2017 بأن اليابان استثمرت 100 مليون دولار في مشاريع جديدة في أقصى الشرق، وهو ما يتخطى الكمية المستثمرة من قبل شركاء روسيا الآخرين في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، ومن ضمنهم الصين وكوريا الجنوبية وفيتنام. ونظراً لتقاسمهما نظرة جيوسياسية عن عالم متعدد الأقطاب، يقترح الروس زيادة استثمار اليابان في أقصى شرقها إلى مليار دولار خلال العامين التاليين، وهو الأمر الذي قد يطلق صراع «شدّ حبل» على احتياطات هذه المنطقة الوفيرة.

ومن المشاريع المعروفة: ممر النقل الدولي «بريموري 1» و«بريموري 2»، المتوقع بأن يشجع التجارة والاستثمار في أقصى شرق روسيا. ستسهم بنى نقل تحتية محسنة بشكل كبير بزيادة ترانزيت البضائع ضمن إطار وقت قصير بين شمال شرقي الصين وميناء فلاديفوستوك الروسي.

الشراكة مع دول آسيوية أخرى

مع زيادة تعزيز روسيا لتنميتها الاقتصادية في المناطق الشرقية بوصفها حقيقة ملحة إستراتيجية، فقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية في هذه المنطقة مصيرية بشكل متزايد.

بدأت روسيا في آب 2017 بإصدار تأشيرات دخول إلكترونية لمواطنين من 18 دولة، والصين من ضمنها، لزيارة أقصى شرق روسيا. تسمح هذه الفيزا الجديدة للمسافرين بالدخول لروسيا عبر المعابر الحدودية في ميناء فلاديفوستوك أو مطار فلاديفوستوك الدولي. تهدف روسيا، وهي واحدة من أكبر المصدرين للنفط الخام والغاز الطبيعي الجاف في العالم، إلى تنويع اقتصادها عبر استغلال ميناء فلاديفوستوك الحر، وعبر 12 منطقة اقتصادية-اجتماعية أخرى في منطقة أقصى شرق البلاد. وتصل الصين، وهي التي تملك خططها لتنشيط أقاليمها الشمالية-الشرقية، هناك كشريك تجاري منافس في منطقة أقصى شرق روسيا. وهناك الكثير من الدول الآسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية ومنغوليا والهند، تظهر اهتمامها بتطوير أقصى شرق روسيا.

تشكّل الصادرات العسكرية من روسيا إلى الصين حوالي 97% من الواردات العسكرية للصين وحوالي 56% من الصادرات العسكرية الكلية لروسيا

لتسهيل التعاون الصيني مع أقصى شرق روسيا، وخاصة بعد إدماجه بمشاريع مشتركة أخرى في مجالات أخرى بين كلا البلدين في شرق روسيا الأقصى.

ورغم أن تدفق الاستثمارات الصينية قد يضخم رهاب الأجانب بين القوميين الروس، والذين يقلقون من أن يتم «تصيين» الشرق الأقصى بعد الوصول المكثف لرأس المال والتكنولوجيا والخدمات الصينية. لكن الروس المنطقيين يدافعون عن الأمر، ويدعون إلى وضع «حالة التأهب القصوى جانباً» واغتنام الفرصة الكبرى للتنمية.

في هذه الأثناء، وفي حين أن رؤى الصين قد تقبلت لتسعى نحو دور أكثر نشاطاً في شؤون آسيا-المحيط الهادئ، فالتنافس بين الاقتصادات الآسيوية الهامة على شرق روسيا الأقصى من شأنه أن يخفف من غلواء الأفراد بالقرارات الاقتصادية.

استوعبت منطقة أقصى شرق روسيا في العامين الماضيين 9 مليارات دولار كاستثمارات أجنبية، وقد أتى حوالي 80% منها من الصين. هكذا قدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أقصى شرق روسيا في منصة الاقتصاد الشرقي عام 2017.

وفقاً لبيانات وزارة تطوير أقصى شرق روسيا، فقد زاد عدد الشركات الصينية العاملة هناك بنسبة الثلث في عام 2017. تبلغ قيمة المشاريع المشتركة الـ 28 في المنطقة أربعة مليارات دولار، لتمثل حوالي 35% من كامل الاستثمارات الأجنبية في أقصى شرق روسيا في الأعوام الثلاثة الماضية.

ويعد قطاع الهيدروكربون هو الرئيس هنا. فقد تم توقيع عقد بقيمة 400 مليار دولار بين عملاق الغاز الروسي «غازبروم» وشركة البترول الوطنية الصينية عام 2014، وذلك لمدة 30 عاماً، لتوريد الغاز إلى الصين.

وفيما وراء صناعة استخراج الموارد، وقعت مجموعة «ميناء تيانجين» الصينية مذكرة تفاهم وتعاون مع مجموعة «ميناء فلاديفوستوك» التجاري في حزيران 2017، وذلك من أجل تعزيز التطوير المتكامل للميناء والاستجابة لـ «مبادرة الحزام والطريق» الصينية.

تطورها التكنولوجي في عدد كبير من المجالات، ومن بينها: معدات النقل والمعدات العسكرية. وكما فعلت مع السيارات من قبل، فقد استخدمت الصين وارداتها من المعدات العسكرية كمصدر للتكنولوجيا لتحسين إنتاجها المحلي من المنتجات الدقيقة. لكن ورغم أن الصين قد برزت كمصدر للمعدات العسكرية لبعض البلدان، فإن روسيا لا تزال أكثر تطوراً تكنولوجياً عسكرياً ولديها ما تقدمه للصين، ومن المرجح أن تبقى التجارة العسكرية قائمة إن بقيت البيئة السياسية إلى صفها.

توفر الظروف المناخية الناشئة في القطب الشمالي آفاقاً للتعاون بين الصين وروسيا في الممرات البحرية الجديدة التي تربط آسيا بأوروبا، وهي التي سماها شي جين بينغ: «طريق الحرير الجليدي». تعمل الصين بنشاط على تحقيق مصالحها في القطب الشمالي، فقد انضمت إلى «مجلس القطب الشمالي» بصفة مراقب في 2013. ولهذا علينا توقع المزيد من التعاون الروسي-الصيني في أقصى الشمال.

تنمية أقصى شرق روسيا

في الشتاء الماضي بدأ تشييد جسر سكة حديد تونغ-جيانغ الصيني-الروسي الذي يعبر الحدود بين الصين وروسيا. يتوقع أن يوقد الجسر ازدهاراً تنموياً في التجارة والبنى التحتية في الممر الاقتصادي العابر للحدود، وذلك مع تدفق أكبر للبضائع والبشر.

يصل هذا الجسر البالغ طوله 2280 متراً-ساهمت الصين ببناء حوالي 1900 متر منه- والمقرر أن ينتهي هذا العام، مدينة تونغ-يانغ في إقليم هيلونغ-يانغ بمدينة نيجلينيونسكي في روسيا. إنه أحد أهم مشاريع البنى التحتية في سبيل تعزيز تنفيذ «خطة بناء الممرات الاقتصادية الصينية-الروسية-المنغولية». أتم فريق الإنشاءات الصيني قرابة كامل أجزاء المشروع الكبرى في الصين على مدى 14 شهراً في عام 2015، مما جعلها محل تهنئة العالم.

ومع احتضان كلا البلدين لعام قادم من التعاون والتبادل الروسي-الصيني، فإن إتمام هذا المشروع سيكون هدية واقعية

نحو قوة اقتصادية وسياسية

نادراً ما تحدد الأساسيات الاقتصادية العلاقات الدولية تأثير من السمات السياسية والثقافية. وفي حال الصين وروسيا، ربما هذا التأثير أقوى من حالات العلاقات الثنائية الأخرى، حيث يبدو واضحاً في مجالات التكامل الثلاثة هذه. لقد كان للمشهد السياسي المتغير تأثير كبير على نوعية وحجم التبادلات. فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا عقب ضمّ القرم، قرب روسيا من الصين في أسواق التصدير كلها بوصفها مصدراً للتمويل الدولي. إن التعاون الصيني-الروسي، والمشاريع المشتركة الضخمة في ظل «مبادرة الحزام والطريق» قد تصاعد في مجالات الطاقة والتمويل والقطارات السريعة والبنى التحتية وقطاعات العلوم والتكنولوجيا خلال العقد الماضي، وهو الأمر الذي حول خطاب الشراكة الصينية-الروسية إلى منافع ملموسة.

الحُكَّام في أغاني الشيخ إمام

«الكلمة عفيفة

وانسانية، لا يتدخل

تسكرف الحانة،

ولا ترضى الباب ف

الأستانة»



■ عبدالرزاق دحنون

أنتَ مَعْنُ أيها الشيخ، فمالك والحُكَّام؟ وهل كان موقفك صريحاً واضحاً من حُكَّام عصرِكَ؟ أزعِم: نعم، فنحن نجد فيما وصل إلينا من أثاركَ الغنائية وأحاديثكَ الصحفية ما يدل على مذهبكَ في هذه الشأن. فقد سخطت على ما رأيت من ظلم الحُكَّام واستهتارهم بالرعية، وهضمهم حقوق البلاد والعباد. ويوم متّ وضع رفاق دربك عنقوداً من العنب على قبركَ، لأنك عشت حياتكَ فقيراً جائعاً مشرداً مطارداً. وما نحن ندخل معك أيها الشيخ الجليل في صراع مرير بين الحاكم والمحكوم، بين أغانيكَ الممنوعة وصوتكَ الذي يأتيك من زقاق «حوش قدم» في حي الغورية في قلب قاهرة المعز لدين الله، ولا ندري لماذا يذكرنا صوتكَ الحادي للضمير، بالربيع كلما سمعناه، أنتَ الذي لم نسمع لك صوتاً إلا وهو مضمخ بحشرة العمر في خريفه. حشرة أو بحّة أو سعال لا يخلو منها تسجيل من تسجيلات حفلاتك، كانت تزعجك وتزعجنا وتزعج حُكَّامنا أيضاً. وسرعان ما تعايشت أنتَ معها، وتعودنا نحن

عليها، وما استساغها حُكَّامنا. أصلحهم الله. فمنعوك من الغناء، ثم سجنوك. فأمنعت في السخرية وأسمعتنا قصيدة الشاعر الشعبي المصري مصطفى زكي «تسقيف» والذي يقول في البعض منها: «الكلمة عفيفة وإنسانية، لا يتدخل تسكرف الحانة، ولا ترضى الباب ف الأستانة، ولا تبقى ذليلة ومهانة، أو فرشاة طرية وديانة، غير للشغيلة الشقيانة، الكلمة الصادقة بتتحول، وبتنزل ع الظالم دانة، وتدمر عرشه اللي سبانا، وتخلي نهاره وليله مخيف» فإن غابت هذه البحة مرة، رحنا نبحث عنها بلهفة، قال لي ذات يوم صاحب «صوت بغداد» في ساحة السبع بحرات في حلب الشهباء مبتسماً مستبشراً: اسمع هذه التسجيل للشيخ. وكنا نبتاع تسجيلاتك من دكانه. عالجت صوته ونقيته قليلاً. قلت: لا يا سيدي، خلينا ع التسجيل القديم الذي يسعل شيخنا فيه «هو زيّ ما تقول توقيعك الشخصي» هذا ما قلته لصاحبك الشاعر التونسي آدم فتحي الذي غنيت له: «لا تبك فأحلام الصغر تمضي كالحلم مع الفجر، وقريباً تكبر يا ولدي، وثريد الدمع فلا يجري»

ساخراً متهكماً
تهكّم العارف
بموروث شعبي
تراكم في
النفوس من
ظلم الحُكَّام
وقهرهم للعباد
زمناً مديداً

يردُ الشاعر: كنّا نخبي أغانيك تحت معاطفنا، حيث توضع الممنوعات كي لا تُدركها أعين العسس، فإذا بلغنا مأمناً، اختلينا بك، مجتمعين، خاشعين، صاخبين، في تلك الحلقات الحميمة الشبيهة بالصلوات. أرغب القول: إن أحياناً أيها الشيخ سهلة، مذهلة، تتسرب إلى النفس الإنسانية فتحييها، وإلى القلب فتوقده. اخترت من لحن الحياة تلك النغمات الباقيات عبر تاريخ طويل من كدح الإنسان وعذابه. استمع إلى صوتك في قصيدة أحمد فؤاد نجم المشهورة: «شرفت يا نيكسون بابا يا بتاع الوتر جيت عملوا لك قيمة وسيما سلاطين الفول والزيت» تنشد، تروى، تقص، تعرض فنّاً نادراً وموهبة فذة في الأداء الصوتي. ولو أردنا الاقتراب منك أكثر أيها الشيخ، لذهبنا إلى تلك الأمسية الحلبية التي أحييتها في صالة معاوية في حي الجميلية في المدينة السورية العريقة حلب الشهباء مساء يوم الاثنين 1984/11/5. كانت خشبة المسرح مبهرة، جلست على كرسي من الخيزران متباطئاً عودك تخط الأرض

بقدمك اليمنى خبطاً متواتراً، وعن يمينك جلس الفنان التشكيلي وضارب الإيقاع رفيق دربك محمد علي، وبين ركبتيه الطبلية المصرية الشهيرة يضبط إيقاع الغناء. غصت الصالة بالجمهور الذي أصبح أسيرك تصنع به ما تشاء. كنت تترنم بفاليري جيسكار ديستان والست بتاعه كمان، ساخراً، متهكماً، تهكّم العارف بموروث شعبي تراكم في النفوس من ظلم الحُكَّام وقهرهم للعباد زمناً مديداً. سخرية جعلتها جسراً ممدوداً بينك وبين محبيك، فإذا بهذه الأغاني تستجيب لها الأرواح والعقول والأجساد. تترك ديستان وتمسك بتلابيب محمد أنور السادات تغني من كلمات الشاعر المصري محمود الطويل، وقد كتبت القصيدة قبل مقتل السادات بشهر واحد: «كان في بلادنا غول أنتيكا، أسود زي الليل والهيم... لأجل ييوس رجلين أمريكا، يشفط عرق الناس والدم... لما النار بتطق في عينه ييفكر محناش كشفينه... الرعشة في ايده ورجلينه بسلامته فاكّر نتخم... الكلب بيعبد أمريكا، ويطايطي ولا مرة يشم... حيموت مدهول بالدم» وفعلاً مات مضرّجاً بدمه.

تفاوت

«قد يبدو أولئك الناس الذين يشعرون بالتفاوت المفرط مزعجين بحق. لكن هذا يبدو مزعجاً بالنسبة للمتفائلين حقاً.

المتفائلون للعثور على حلول فعالة. وبينما يرى المتشائمون خيارات محدودة أو معدومة في الأوقات المظلمة، يصنع المتفائلون الخيارات. عندما يتعلق الموضوع ببرميل تفاح، لا يصل «المثاليون» إلى نهاية في بحثهم عن «أفضل تفاحة»، بينما المتشائمون يستقرون على أول تفاحة في متناول اليد، في حين أن المتفائل سيفرغ البرميل ويخرج التفاحات، صانعاً كعكة تفاح للجميع. مزعج؟ نعم - لكن طعمه لذيذ حقاً».

■ الكاتبة الأرمينية الروسية، فيرانازاريان «التقويم الأبدي للإلهام».

فالمثائل ليس ساذجاً، ولا عمياً عن الحقائق، وليس منكراً للواقع حتى لو كان قاتماً. المثائل يؤمن بالاستخدام الأمثل لجميع الخيارات المتاحة، مهما كانت محدودة ومهما بدا الواقع قاتماً. على هذا النحو، دائماً يرى المثائل الصورة الكبيرة مترصداً طريق الخروج. وبينما يركز «المثاليون» فقط على الجوانب الأفضل من الأشياء كلها وأحياناً على حساب الواقع ذاته، يسعى



خلف جبل القنيطرة



«تقول الحكاية الشركسية بأن الشركس كانوا يغنون ويرقصون ويلحنون الموسيقى عندما وزع الله العالم على بني البشر، وبعدما انتهوا من الغناء والرقص جاؤوا لأخذ نصيبهم من القسمة، ولكنهم اكتشفوا بأنه لم يتبق شيء لهم، فبكى أبناء الأديغا وقباردينا بلقاريا أمام الله الذي منحهم جبال القفقاس، وعاشت موسيقاهم حتى جبل القنيطرة في الجولان السوري». المحرر

■ فكرت شابسوغ

«بلا أجنحة» أغنية حب من الغناء الشركسي تروي قصة فتاة من الجولان أحببت شاباً اسمه «شوكت شوجن» من أبناء محافظة القنيطرة، وشاءت الأقدار أن يفرق الموت بين الحبيبين، وقد رحل الشاب، فنظمت الفتاة قصيدة رثاء عذبة، تحولت فيما بعد إلى أغنية يردددها الناس في الأفراح والسهرات، وتطوف كلماتها هضبة الجولان ووديانها.

فيما يلي ترجمة لكلمات الأغنية الشركسية:

شوكت البراق المشع
حصانك الأدهم
يطير خبياً
أنا أود أن أطيّر معك
لكني بلا أجنحة

الأجنحة التي تساعدني على الطيران
ليست في القبور
والقائمة * الفضية على جنبك الأيسر
بودي لو رقدت بجانبك
لكن أين أجذك؟
علبة ** سكاكر لا تزال لامعة
وعينك المشعتان أين أجدهما
من خلف جبل القنيطرة *** يتعالى

السحاب
ورجائي من رب الناس أن يجمعنا
واله الخياطة تلوي ذراعي
وروجي تصهرني وأنا أتلوى
■ هوامش
*القائمة: سلاح شركسي قديم يصنع من الفضة.
**علبة: كانت علب الدخان في ذلك الزمان من المعدن اللامع.
***جبل القنيطرة: المقصود تل أبو الندى وارتفاعه 1200 متر عن سطح البحر
****المادة منشورة في مجلة الطليعة، العدد السادس 1992، الصفحات 142 - 143، ترجمة: فكرت رجب شابسوغ

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في أيار 1925، وعشية الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي، صدرت جريدة الإنسانية، أول جريدة شيوعية في سورية ولبنان حاملة شعار «الإنسانية هي جريدتك أيها العامل فاقراها وأعطاها لغيرك ليقرأها، اتحدوا أيها العمال». طبع من العدد الأول 1000 نسخة، ومن العدد الثاني 1500 نسخة. أصدرت الإنسانية 5 أعداد، ومنعت شرطة الاستعمار الفرنسي طبع العدد السادس، وأغلقت الجريدة. نشر العدد الأول صورة لتظاهرات بيروت بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي 1925. وكتب يوسف يزبك منشئ الجريدة: أنشأت هذه الجريدة وأنا عامل مظلوم في شعب مظلوم.



ثاني أكبر لوحة فسيفساء

أعلنت المديرية العامة للآثار والمتاحف عن انتهاء أعمال التنقيب الأثري في موقع بلدة عقيربات شرق مدينة حماة، الذي اكتشفت فيه ثاني أكبر لوحة فسيفساء في سورية وتبلغ مساحتها 450 متراً مربعاً. اللوحة التي اكتشفتها البعثة الوطنية، هي الثانية من نوعها في سورية بعد لوحة طيبة الإمام شمال حماة، وتمتاز بغناها بالرسوم المنقذة والنصوص المكتشفة فيها. وتشكل اللوحة المكتشفة بحسب مدير الآثار جزءاً من أرضية كنيسة مساحتها الكلية نحو 660 متراً مربعاً تعود إلى القرن الخامس للميلاد، نفذت بتقنية عالية المستوى من مكعبات حجرية صغيرة الحجم متعددة الألوان.



ملتقى التصوير السادس

رسم الفنانون التشكيليون المشاركون في ملتقى التصوير السادس لوحاتهم في حديقة المتحف الوطني بدمشق لتكون حصيلة كل فنان عاملين فنيين في نهاية الملتقى الذي تقيمه مديرية الفنون الجميلة في وزارة الثقافة. وانتقل مكان إقامة الملتقى من قلعة دمشق إلى حديقة المتحف الوطني لنشر الثقافة البصرية والجمالية في المجتمع وتشجيع الناس على زيارة المتاحف الأثرية. ستعرض الأعمال التي ستجوز خلال ملتقى التصوير السادس في اليوم الأخير من الملتقى في الثاني من الشهر القادم ومن بعدها ستكون اللوحات ملكاً لوزارة الثقافة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضه	حماة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/04/29» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ناطق غير رسمي



يعتبر تجاوز الكتابة النمطية من أبرز سمات إدواردو غاليانو، حيث كسر الحدود بين الأجناس الأدبية في إنتاجه الإبداعي، وجمع بين السرد والتوصيف، والتاريخ، والسخرية، والمفارقة، والموقف السياسي المباشر، وقدم للقارئ منتجاً يضعه في المكان الأقرب لكيثونة المبدع الحقيقي، وماهيته، ودوره..

الجغرافيا أيضاً، كأنه هنا، وكأنه هناك، وهناك! حتى يكاد يكون ناطقاً غير رسمي، باسم «المواطن العالمي» إذا صحت العبارة، ...

نحن نعيش أوج عصر التفاهة.. حيث عقد الزواج أهم من الحب، مراسيم الدفن أهم من الميت، اللباس أهم من الجسد، وقدّاس الأحد أهم من الله.

5

في العام 1883 انضم حشد إلى جنازة كارل ماركس في مقبرة لندن: حشد مؤلف من أحد عشر شخصاً، بمن فيهم موظف الدفن. أشهر عباراته نقشت على لوحة القبر: الفلاسفة فسروا العالم بطرق مختلفة، ولكن المسألة هي في تغييره. نبي تغيير العالم هذا أمضى حياته هارباً من الشرطة، ومن الدائنين وحول عمله الأهم، يقول: _ لم يكتب أحد هذا الكم من الكتابة عن المال، وهو لا يملك إلا قليلاً جداً من المال. رأس المال لن يكفي لتسييد ثمن التبغ الذي دخنته وأنا أكتبه.

3

«الجوع يتغذى على الخوف/ خوف الصمت يدوي في الشوارع/ الخوف يهدد: إذا أحببت، تصاب بالإيدز/ إذا دخلت، تصب بالسرطان/ إذا تنفست، تتلوث/ إذا شربت، تحصل على حوادث/ إذا أكلت، ترتفع فيك نسبة الكولسترول/ إذا عبرت عن نفسك، تسرح، إذا سرت، تسرق/ إذا فكرت، تقلق/ إذا شككت، تجن/ إذا شعرت، تعاني من الوحدة»

4

1

من النواجذ تعلمنا شق الأنفاق، من القندس تعلمنا إقامة السدود، من الطيور تعلمنا بناء البيوت، من العناكب تعلمنا الحياكة، من الجذع الذي يتحرج على المنحدر تعلمنا العجلة، من الجذع الذي يطفو مع التيار تعلمنا السفينة، من الريح تعلمنا الشراع، من الذي علمنا العادات الخبيثة؟ ممن تعلمنا تعذيب الآخر وإذلال العالم؟

2

الاستعمار الواضح يترك دون تنكر: يمنعك من الكلام، ومن الفعل، أو يمنعك

غاليانو، ابن العائلة الأرستقراطية المتدينة، الذي أصبح يسارياً، وتحمل السجن والمنفى لأجل ذلك، وهو في الوقت نفسه شغوف بكرة القدم، ورسام كاريكاتير في بداياته، ومن ثم صحفي وروائي، عدا عن أنه عمل ساعياً للبريد، وعاملاً في مصنع، ورساماً، وطباعاً، ومحاسباً في بنك. غاليانو الأمريكي اللاتيني، وهو يخط رؤاه في عمل ما، ويترجم تجربته الحياتية إلى عمل أدبي، يتجاوز

فن الحياة!

مباشرة بعد استجوابه من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي بتهمة «القيام بنشاطات غير أمريكية» و«التعاطف مع الشيوعية»، أجرى المسرحي الألماني الذي كان يقيم في الولايات المتحدة، برتولت بريخت، حواراً مع صحيفة محلية تابعة للمجلس ذاته.

سأله الصحفي: «تخوض الولايات المتحدة معارك ضد عناصر بربرية حول العالم، بأي حق تعارض حركتكم المسرحية هذا النشاط الخارجي؟ ولماذا تصرون على بث الدعاية المقلقة بين الناس؟ ألا يجب على الفنانين استثناء التوجه المباشر سياسياً؟ الأمور عندنا على ما هي عليه، ما الدافع لكل هذا؟».

بريخت: «إنها الرغبة في أن تكون بربرياً تجعل الحكومات المدججة بالسلاح تطلق على أعدائها وصف البرابرة. أما عن السياسة، فما تسميها حضرتك «حركتنا» ترى أن أشكال الفن جميعها هي خادم جيد لدى أعظم الفنون: أي فن الحياة. ولأن الأمور على ما هي عليه، ذلك يعني: أنها

لن تبقى على ما هي عليه. إن أسوأ أنواع الفنانين الأميين هم الفنانون الأميون سياسياً، لا يسمعون، لا يتكلمون، ولا يشاركون في الأحداث السياسية، لا يعلمون أن كلفة الحياة، وأسعار الحبوب والأسماك والدقيق والإيجار والأحذية والدواء، كلها تعتمد على قرارات سياسية. لا يدركون أن السياسة التي يفخرون أنهم «لا يحبونها» هي من تنتج التشوهات التي تكون مواضيع أعمالهم، هم من ينتجون المومس، والطفل المهجور، وأسوأ اللصوص، والسياسيين المتخمين من الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات. الفن ليس مرآة قابضة على الواقع، بل مطرقة تساعد في تشكيله».

